

في بيانِ عقيدةِ المسلمِ

للشيخ عبد الكريم الرفاعي

ت ١٩٧٣ م

ويليه ملحق في عقيدة القضاء والقدر

شرح وإعداد

بلال أسامة الرفاعي

قدّم له الشيخ

أسامة عبد الكريم الرّفاعي

شرح كتاب



شرح كتاب المعرفة

في بيان عقيدة المسلم

للشيخ عبد الكريم الرفاعي

ت ١٩٧٣ م

ويليه ملحق في عقيدة القضاء والقدر

شرح وإعداد

بلال أسامة الرفاعي

قدم له الشيخ

أسامة عبد الكريم الرفاعي

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م
رقم الموافقة: ٩٦٢٢٤
تاريخها: ١٣/٨/٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإنه مما لا يغيب على نظر المتأمِّل في أحوال العالم الإسلامي اليوم؛ إقبال الأجيال الصاعدة من الشباب والفتيات خصوصاً؛ والمسلمين عموماً؛ على دين الله تبارك وتعالى بالعمل والالتزام، والحب والتفاني في تتبع أوامر الله تعالى في كتابه وسنة رسوله ﷺ، وكثير من المسلمين يرغب رغبة قوية في بناء هذا الحب والتفاني على قاعدة متينة من العلم بالأحكام الشرعية ومعرفة الحلال والحرام، لأن الأعمال ما لم تكن قائمةً على العلم الصحيح والمعرفة الراسخة؛ فإنها عُرضةٌ للأخطاء والأخطار، فضلاً عن كون العمل القائم على العلم دافعاً لصاحبه إلى الاستمرار في الثبات على التزامه والرسوخ في تدينه بدأب متلاحق ودون فتور.

ولكنه مما لا ينبغي أن يغفل عنه مسلم مع حرصه على الأخذ بأحكام شرع الله تعالى ومعرفة الحلال والحرام والتخلق بأخلاق القرآن والأخذ بآداب الإسلام؛ أن يعلم أن ذلك كله مبني على التصور الصحيح للعقائد الإسلامية ومنبثق عنها، وهذه ميزة الإسلام عما عداه، فكل الأحكام والقوانين الإسلامية والآداب والأخلاق؛ صادرة عن الله سبحانه وتعالى، ولابد للعبد المسلم أن يعرف الخالق العظيم جل وعلا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى وصِدقِ وأمانةِ هذا الرسول الكريم ﷺ الذي بلغ عن الله سبحانه، فإذا فهم ذلك كله وتجلى له إلى أن استقر في فؤاده وتمكن فيه؛ فإنه لن يقبل من بعده تشكيكاً فيما يمضي إليه من رضا ربه، ولن يتمكن الترغيب والطمع في الدنيا وحطامها من فتنته عما هو فيه من العمل الصالح، ولن تستطيع قوى الشر ولو اجتمعت أن تحرفه عن مساره المنير قيد أنملة، ذلك أن كل عمله الذي هو عليه

قد علم وأيقن أنه من الرب العظيم الكريم سبحانه، وهو الذي بيده ملكوت السموات والأرض يتصرف وحده بكل ذرة من ملكه، لا يشركه في ذلك أحد.

فابتناء الأحكام والحلال والحرام والأخلاق والآداب على التصورات الصحيحة ـ من صفات الله تعالى وصدق المرسلين وأمانتهم واليقين بما لابد أن نؤول إليه مما ورد من السمعيات في الكتاب والسنة من الجنة والنار ومواقف الدار الآخرة وانبثاقها عن هذه التصورات ـ أمر لابد من إيضاحه وجلائه في عقول المسلمين وقلوبهم ليكونوا على هدى من أمرهم.

وعلم التوحيد هو العلم الذي يقوم بمهمة توضيح هذه التصورات المقتبسة بتفصيلاتها من الكتاب والسنة، بعد أن نُضدت ونُسقت وبُوبت علماً مستقلاً بقواعد وضوابط تعاقبت على خدمتها أجيال من العلماء العاملين حتى وَصَلَنا علماً صافياً من كل شائبة، ما على المسلمين إلا أن يقبلوا عليه حتى يفهموا عقائد دينهم التي توضح لهم حقائق الإيمان التي تُبنى عليها جميع الأحكام والأخلاق. . .

وكان تأليف الوالد رحمه الله تعالى «المعرفة في بيان عقيدة المسلم» مختصراً كافياً شافياً في المهم من مسائل هذا العلم، وقد شاع وانتشر في كثير من أقطار العالم الإسلامي، ثم أصبح مقرراً من مقررات معاهدها ومدارسها الشرعية.

وقد ورد إلينا رجاء تكرر من كثير من الجهات الدينية؛ وإلحاح متواصل من طلاب العلم لشرح المعرفة وبيان معانيها والوقوف على مقاصدها.

فانتدب الإخوة في المسجد ولدي الشيخ بلال الرفاعي لهذا العمل المبارك، إذ إنه قد قرأ المعرفة عليَّ بتمامها، ثم أقرأها للطلبة عدة مرات، فقام بهذه المهمة خير قيام جزاه الله خيراً.

وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا الكتاب طلبة العلم وسائر المسلمين، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

أسامة عبد الكريم الرفاعي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله حمداً يليق بجلاله، وأشكره شكر عبدٍ واثق بنواله، طامع بمزيد نِعَمه وإفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله، ورضي الله عمّن اقتدى بهديه، وسار على نهجه، وبعد:

فقد أشار عليَّ إخوة لي في الله؛ أن أضع شرحاً موجزاً على كتاب المعرفة في بيان عقيدة المسلم، أَبسطُ فيه عبارته؛ وأحل فيه بعض ما أشكل على قارئه، فوضعت ما كان من كلام الشيخ بين قوسين () ليتميز عن الشرح، وقدمت بمقدمة في بيان أهمية العقيدة، وأثرها المباشر في حياة المسلم، وألحقت في نهاية الكتاب نبذة موجزة في عقيدة القضاء والقدر، فرأيت في ذلك خيراً كبيراً، واستخرت الله تعالى؛ فشرح سبحانه له الصدر؛ ويسر له الأمر.

ولقد كتب الله القبول لكتاب المعرفة، فقد عرض فيه المؤلف رحمه الله، أسس عقيدة المسلم؛ دون أن يتعرض للخلاف؛ أو يدخل في الغوامض والمشكلات، فكان حقاً واجباً على المسلم أن يطّلع على أمثال هذا الكتاب، ويتمكن فيه، خاصة وقد اعتمد فيه على الأدلة العقلية والنقلية الواجب معرفتها.

ولسائل أن يسأل: لم كل هذا الاحتفاء والاعتناء بالعقيدة؟ ولماذا لا يفتؤ الدعاة والمصلحون ينادون بالعودة إلى العقيدة الإسلامية؟ ويشترطون صلاحَ الأمة وعزَّها ونصرَها بالتمسك بها تمسكاً يبعث المؤمن على أن يفديها بروحه وماله وكل ما يملكه؟ وما لم تكن هي الأولَ والأخيرَ في حياة المسلم فلا أمل في نجاة ولا نصر ولا تمكين.

وقد يقال: أَوَليس المسلمون اليوم في شغل بمؤامرات أعدائهم ومكائدهم

لاحتلال بلادهم ونهب ثرواتها، وإشاعة الفتنة بين أبنائها ثم إلقاء الشُبَه والشكوك في دينهم وشريعتهم؟

أوليس من الأجدى والأنفع إعداد العدة وتوحيد الصف ومقاتلة العدو دون المناداة بأمور نظرية كأمور العقيدة مثلاً؟

ـ هذا سؤال وجيه والأوجه منه جوابه:

إنَّ نظرة إلى تاريخ الأنبياء والمرسلين تبين بوضوح أهمية العقيدة الإسلامية بالذات.

فالعقيدة الإسلامية التي بُعِثَ بها محمد ﷺ؛ بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ هي هي التي بعث بها نوح وإبراهيم وموسى وعيسى دون تحريف أو تبديل، والعقيدة الإسلامية التي ينتظم فيها واحد وأربعون أصلاً من أصول الدين؛ هي هي التي نادى بها جميع الأنبياء والمرسلين لم تختلف من واحد لآخر، إلاَّ أنَّ الذي يميز دين الإسلام وعقيدته الصافية عن غيره من الديانات؛ أنَّ الله عز وجل تولى حفظه بنفسه ولم يوكله للبشر؛ بخلاف الديانات الأخرى التي عبثت بها أيدي البشر تحريفاً وتبديلاً، وإنما الذي يختلف بين نبي وآخر هو باب الشرائع ـ أي الأحكام الفقهية التكليفية ـ فشريعة موسى غير شريعة عيسى غير شريعة محمد ﷺ، ومن هنا صح أن يقال: الدين واحد والشرائع متعددة.

إذاً فلابد من العقيدة الإسلامية ولابد من ترسيخها في النفوس ولابد من الإلحاح عليها في كل وقت وحين؛ فالعقيدة الصحيحة واجبة وجوباً عينياً لما لها من أثر خطير في سلوك الفرد وتوجه المجتمع وسلامة الأمة من التآكل والزوال، ذلك لأنَّ أيَّ عمل يعمله ابن آدم عموماً ـ المؤمن الصالح منه والكافر الفاجر ـ وأيَّ توجّهٍ يتوجهه أو تعاملٍ يتعامل به مع مَنْ حوله نابعٌ أولاً من تصور صفات الإله الحق الذي يستحق العبادة دون سواه، ومنطلقٌ ـ ثانياً ـ في كل

شؤون حياته ـ دقّتْ أم عظُمت ـ من العقيدة التي يحملها قلبه في ارتباطه بربه ومدى علاقته به، وحقيقة هذه العلاقة، فإذا استقامت هذه العقيدة؛ استقامت حياة الإنسان وسلوكه وتوجهه وتعامله، وإذا كان بعيداً عن ربه أو مشوش التصور، أو منافقاً في إيمانه فإن هذا يؤثر سلباً في حياته ويجعله إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان، ودليل ذلك ما نراه من حال الكافرين أجمعهم، فإنهم لا يعملون عملاً إلا من خلال ما تمليه عليهم عقيدتهم الفاسدة وتصورهم المنحرف، إنهم في كل أمورهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يصدرون إلا عن عقيدة بإله أو آلهة أصابها من التشويش ما أصابها، ولا تظنن أنَّ ما تسمعه من حوادث القتل والسرقات والغصب والزنا واللواطة وغير ذلك من منكرات هو بمنأى عن عقيدتهم؛ بل هو شديد الصلة بذلك، وقارن ـ أخي ـ بين واقع المجتمع المسلم الذي لا يزال نظيفاً مقارنة مع واقع المجتمع الغربي الغارق بحمأة الرذيلة ومستنقع الشهوة.

ولا تظنن ـ ظناً خاطئاً ـ أنَّ حرب أمريكا للعراق، واحتلال اليهود لفلسطين؛ لأجل جمع المال والاستيلاء على آبار النفط ومفاصل الاقتصاد في المنطقة؛ كلا بل الأمر أعمق من ذلك إنهم يحاربون ويحتلون ويقتلون؛ لأجل صهيون؛ لأجل قيام دولة إسرائيل؛ وتأمين حدودها ذات اليمين وذات الشمال؛ ثم الإجهاز على المسلمين والقضاء عليهم بالكلية، فلا عجب إذاً من قول قائلهم:

«من أجل صهيون لن نلزم الصمت؛ ومن أجل القدس لن نخلد إلى الراحة»

لقد أكد علي عزت بيجوفيتش رحمه الله تعالى في كتابه: «الإسلام بين الشرق والغرب» على هذه الحقيقة، بل كرَّس كتابه كله ليؤكد بتحليلاته الدقيقة؛ أن الفشل الذي أصاب الإيديولوجيات الكبرى في العالم إنما يرجع إلى نظرتها إلى الإنسان والحياة نظرة أحادية الجانب؛ شطرت العالم شطرين متصادمين بين مادية ملحدة؛ وكهنوت مغرق في الأسرار؛ ينكر كل واحد منهما الآخر.

يقول رحمه الله ص ١٩٣ : «لا يمكن بناء الأخلاق إلا على الدين، ومع ذلك فليس الدين والأخلاق شيئاً واحداً؛ فالأخلاق كمبدأ لا يمكن وجودها بغير دين، أما الأخلاق كممارسة عملية فإنها لا تعتمد بطريق مباشر على التدين، والحجة التي تربط بينهما معاً هو العالم الآخر. . العالم الأسمى. . فلأنه عالم آخر: هو عالم ديني، ولأنه أسمى: فهو عالم أخلاقي، وفي هذا يتجلى استناد كلٍ من الدين والأخلاق أحدهما على الآخر». ثم قال: «يؤدي الإلحاد إلى إنكار الأخلاق، ولكن أي بعث أخلاقي حقيقي يبدأ دائماً بيقظة دينية، فالأخلاق إنما هي دينٌ تحوَّل إلى قواعد للسلوك؛ يعني تحوَّل إلى مواقف إنسانية تجاه الآخرين وفقاً لحقيقة الوجود الإلهي، فإذا كان لزاماً علينا أن نحقق واجباتنا الأخلاقية فإنَّ هذه الدعوة لا يمكن تبريرها إذا كان هذا العالم هو العالم الوحيد وإذا كانت حياتنا فيه هي الحياة الوحيدة، وهنا تبرز نقطة الانطلاق لكل من الدين والأخلاق» اهـ.

ولعل نظرية داروين في إثبات حيوانية الإنسان؛ والتي تقوم عليها كل نظريات الغرب؛ أدَّت إلى قلب الحقائق، وجعلِ الأخلاق معتمدة على المصلحة العائدة على الفرد، ونظريتُه في «الصراع من أجل البقاء» أدت إلى جعل الجريمة «مربحة» لأولئك الذين يشرفون على تنظيمها كعصابات المافيا.

وفي دراسة أجراها الدكتور صلاح الدين عبد الحميد سلطان؛ رئيس المركز الأمريكي للبحوث الإسلامية في واشنطن: إنَّ الأسرة في الغرب انهارت جميع مقوماتها؛ بسبب المادية البحتة وسيادة الأنانية على حساب القيم الأخلاقية والمفاهيم الاجتماعية، فنسبة العزوف عن الزواج وصلت إلى درجة مخيفة، والتحلل الأخلاقي بلغ مداه، وأشارت إلى النسب التالية:

١ـ وصلت نسبة العزوف عن الزواج في أمريكا إلى ٨٠٪.

٢ـ ثلث أطفال أمريكا يولدون خارج الزواج، و٤١٪ من أولاد بريطانيا كذلك.

٣ـ ارتفع معدل الأم التي ترعى أولادها وحدها إلى ١٠ مليون امرأة عام ٢٠٠٣م، بعد أن كانت ٣ مليون عام ١٩٧٠م.

٤ـ ازدادت نسبة الإدمان على المخدرات؛ خاصة الشباب تحت ١٨ سنة؛ فهناك ٤٧ ٪ تعاطوا الكحول في الشهر الأخير من الثانوية العامة لسنة ٢٠٠٣م في أمريكا.

٥ـ ازدادت نسبة الزنا من سن عشر سنوات، والحمل في هذه السن المبكرة بشكل خطير؛ فحملت ١٢٩٠٠ بنتاً يتراوح أعمارهن بين ١٠ ـ ١٥ عاماً سنة ٢٠٠٣م في أمريكا.

وكشف استبيان «كيفوفر» أنَّ المجرمين الأمريكيين ينتهبون ملايين الدولارات ويتمتعون بغنائمهم بلا وازع من ضمير، فأين هي العقيدة التي تردع القلب عن إضمار السوء والكيد بالناس فضلاً عن التفكير فيه.

وبذلك يتبين لنا أنَّ السبب الرئيسي في هبوط نسب الجرائم في البلاد الإسلامية إنما هي العقيدة؛ والعقيدة فحسب.

وبذلك تتبين الحكمة في تكريس ثلاثة عشر عاماً من الدعوة إلى الله في مكة لأمر واحد: هو تصحيح العقيدة وتثبيتها في القلب وجعلها هي الدافع لكل سكنة وحركة.

ولذلك فلا بد من الرجوع إلى العقيدة والتمسك بها كما كان سلفنا الصالح رضوان الله عليهم.

فأسأله سبحانه؛ التمام والإخلاص في الأقوال والأفعال والاعتقاد، وأن يحشرنا وآباءنا وأمهاتنا ومشايخنا؛ تحت لواء سيد المرسلين، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

بلال أسامة الرفاعي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(مقدمة المؤلف)

المقدمة نوعان:

أ ـ مقدمة كتاب: وهي مقدمة المؤلف التي يضعها ليبيِّن غاية مؤلَّفه، والغرض مما في كتابه على سبيل الإيجاز والاختصار.

ب ـ مقدمة علم: وهي المبادىء العشرة الآتية، وتكون متقدمةً على المقصود لارتباط له بها، وانتفاع بها فيه، حيث يرتبط ما في الكتاب من أبحاث ومسائل؛ بهذه المقدمة، ويُنتَفع كذلك بهذه المقدمة من خلال الغوص في أبواب الكتاب وفصوله وحلِّ غوامضه وكشف شبهاته.

(الحمد لله الذي أوجب على خلقه العقيدة الحقة، وأمرهم أن يتمسكوا بالبراهين القاطعة، القائل: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ ﴾ والصلاة والسلام على نبيه الهادي إلى السبيل الواضحة، والمبيِّنِ قواعدَ السعادة والنجاح، وعلى آله وصحبه الذين اقتفَوا أثره، ودَعَوا الناس إلى هديه، وبيَّنوا أحسن البيان.

وبعد:

فلما كان درس التوحيد للمبتدئين في حاجة إلى تلخيص عقيدة مختصرة، ممزوجة بالبراهين العقلية والآيات القرآنية، اضطرني ذلك إلى عمل هذه العجالة، وأرجو الله أن يقبلها، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، إنه قريب مجيب.

المؤلف

(مقدمة علم)

اتفق أهل العلم أنهم يقدِّمون للعلم الذي بين أيديهم بعشرة مبادىء أساسية، تُعتبر كالمفاتيح التي يدخلون بها بوابة هذا العلم.

(إنَّ مبـــادي كـــلِّ فـــنٍ عشـــرة الحـدّ والمـوضـوع ثـمَّ الثمـرة)

الحد: أي التعريف، وسُمي حداً لأنه يضع للمعرَّف حدوداً ويميزه عن غيره، ومن شرط التعريف أن يكون جامعاً مانعاً، ومعنى جامعاً: أي يدخل تحته كل فرد من الأفراد التي تصلح له، ومانعاً: أي يمنع كل فرد لا يصلح له من أن يدخل فيه، فإذا عرَّفت الإنسان بأنه حيوان ـ أي: ذو حياة ـ ناطق ـ أي: مفكر ـ فإنه يصلح له أن يدخل تحته زيد وبكر وعمرو وخالد .. ويمنع أن يدخل فيه من لا يصلح له كبقر وشجر وحجر وماء..

والثمرة: الفائدة.

(وفضلـــه ونسبـــة والـــواضـــع والاسـم الاستمـداد حكـم الشـارع)

نسبة: نسبته إلى العلوم الأخرى، هل هو رئيسي أم فرعي؟

الواضع: أي الذي وضعه وأصَّله على شكل قوانين وقواعد.

الاستمداد: المصادر التي اعتمد عليها في وضع قواعده ومسائله وكلياته وجزئياته.

حكم الشارع: من وجوب الخوض فيه أو ندبه أو كراهته أو حرمته.

(مسـائـل والبعـض بـالبعـض اكتفـى ومـن درى الجميـع حـاز الشـرفـا)

والبعض بالبعض اكتفى: أي بعض العلماء اكتفى بذكر بعض هذه المبادىء

عن بعضها، ولكنْ مَنْ درى جميعها، وعلمها كلها، حاز مقامات العلا ومراتب الشرف.

(فالحد: ـ أي تعريف علم التوحيد ـ لغة: العلم بأنَّ الشيء واحد، وشرعاً: هو إفراد المعبود بالعبادة) فلا يكون موحِّداً مَنْ أشركَ مع الله إلهاً آخر، كائناً ما كان هذا الإله، حجراً أم شجراً أم بشراً أم جناً أم ملكاً، فلا بد لصحة إيمان المؤمن من أن يُفرِدَ الله وحده بالعبادة (مع اعتقاد وحدته) أي مع اعتقاد أنه واحد لا شريك له، في ذاته العلية؛ ولا في صفاته السنية، ولا في أفعاله من خلق ورزق وإحياء وإماتة (والتصديق بها ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً) فينبغي أن يتحد القلب والعقل في الاعتقاد والتصديق لتثبيت التوحيد، فأما تثبيته في العقل؛ فمن خلال سلوك الأقيسة المنطقية والمناظرات الجدلية لإلزامه بوحدة ذات الإله وصفاته وأفعاله، وأما تثبيته في القلب فمن خلال أحد أمرين: أولهما: كثرة ذكر الله تبارك وتعالى، والإقبال عليه آناء الليل وأطراف النهار، وثانيهما: ما يسمى بطريقة «الإتقان والإبداع» وهي النظر في هذا الكون والتأمل بما فيه، والاستدلال بالمخلوقات على الله سبحانه وتعالى:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

يقول تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾

(وبمعنى الفن المدون) أي تعريف علم التوحيد كفنٍ دوَّنه العلماء؛ ووضعوا له قواعد وأصولاً وأحكاماً، فهو (علم يُقتدر به على إثبات العقائد الدينية من أدلتها اليقينية) فمهمة علماء العقيدة: أن يضعوا بين يدي المؤمن السلاح الذي تَثْبُتُ به عقيدته؛ ويرُدُّ به كل شبهة يبثُّها أعداؤه ليزحزحوه عن دينه.

(موضوعه: ذات الله سبحانه من حيث ما يجب له؛ وما يستحيل عليه؛ وما يجوز)

وقد قال صاحب الجوهرة في تقرير ذلك:

فكلُّ من كُلِّفَ شرعاً وجبا ... عليه أن يعرفَ ما قد وجبا

للهِ والجائزَ والمُمتنعا ... ومثلَ ذا لرسْلهِ فاستمعا

(وذات الرسل كذلك، والسمعيات من حيث اعتقادُها) أي: ما أتانا عن طريق السمع من خلال النصوص القطعية الواردة في كتاب الله؛ وسنة رسوله ﷺ، ولا يمكن لهذه السمعيات أن تثبت عن طريق العقل أو الحس، إنما سبيلها التصديق والإذعان، والله أعلم.

(ثمرته: معرفة الله تعالى بالبراهين القطعية، والفوز بالسعادة الأبدية) وهل للمؤمن غاية بعد هذه الغاية؛ وقد سألها رسول الله ﷺ فقال: «وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم وشدة الشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة» [رواه النسائي].

ولا يتم له ذلك حتى يكون على العقيدة الصحيحة المستقاة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

(فضله: إنه أشرف العلوم؛ لكونه متعلقاً بذاته تعالى؛ وذات رسله؛ وما يتبع ذلك.

نسبته: إنه أصل العلوم وما سواه فرع).

(واضعه) قد يقال: إن الذي وضعه في الحقيقة هو الله عز وجل بدليل ما علَّم أنبياءه أن يُبلِّغوه أقوامهم؛ وبدليل ما هو وارد في كتابه الكريم من إثبات هذه العقائد، والجواب: نعم؛ الأمر كذلك، لكنَّ المقصود هنا: أنَّ الذي صنفه هذا التصنيف الحسن؛ ورتبه على هذه الأبواب ترتيباً بديعاً؛ ووضع أُمَّ مسائله؛ هما الإمامان الجليلان (أبو الحسن الأشعري ومَنْ تَبِعَه)

الإمام الأشعري: هو العلامة إمام المتكلمين: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أمير البصرة بلال بن أبي بردة بن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني البصري.

ولد سنة ستين ومائتين وقيل سنة سبعين، أخذ العلم عن أبي خليفة الجمحي، وأبي علي الجبائي، وزكريا الساجي، وسهل بن نوح وطبقتهم.

وكان رضي الله عنه آيةً في الذكاء، وحجةً في الفهم، برع في كشف فساد عقيدة المعتزلة؛ فكرههم وتبرأ منهم، ثم صعد منبر البصرة، وقال: «إني كنت أقول بخلق القرآن؛ وأن الله لا يُرى بالأبصار؛ وأن الشر من فعلي أنا وليس بقدر؛ وإني تائب معتقد الرد على المعتزلة» ثم أخذ يردُّ على المعتزلة ويهتك عراهم.

ومن الأئمة الذين أخذوا عنه: أبو الحسن الباهلي، وأبو الحسن الكرماني، وأبو زيد المروزي، وأبو عبد الله بن مجاهد البصري، وبندار بن الحسين الشيرازي، وأبو محمد العراقي، وزاهر بن أحمد السرخسي، وأبو سهل الصعلوكي، وأبو نصر الكواز الشيرازي.

من مؤلفاته:

- «الصفات» وهو من أكبر كتبه وأعظمها؛ نقض فيه ما ألفه قديماً على مذهب المعتزلة وهو من أعظم ما كتبه.
- «العمدة في الرؤية» وهو في الرد على الملحدين من اثني عشر مجلداً.
- كتاب الرؤية بالأبصار.
- الخاص والعام.
- الرد على المجسمة.

ـ إيضاح البرهان.

ـ الرد على ابن الراوندي.

ـ أدب الجدل.

ـ النوادر في دقائق الكلام.

ـ وكتاب تفسير القرآن.

ـ «اللمع في الرد على أهل البدع» وهو ما ألفه في آخر حياته، واعتمده كعقيدة يلقى بها وجه ربه، والملاحظ في الكتاب أنه أكثر فيه من الشواهد القرآنية والأدلة العقلية، وهو ما استقر عليه الأشعريون في كتبهم.

وله مؤلفات كثيرة سوى ذلك.

روى البيهقي عن زاهر بن أحمد السرخسي قال: لمّا قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد؛ دعاني فأتيته فقال: اشهد عليَّ أني لا أُكفِّر أحداً من أهل القبلة؛ لأنَّ الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قال ابن خلكان: كان رضي الله عنه كثير الدعابة والمزاح.

وقد تولى ابن عساكر الدفاع عن الإمام الأشعري وترجمه ترجمة حسنة في كتابه: «تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الأشعري» وهو من أجلِّ الكتب.

توفي ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاث مائة رحمه الله تعالى ورضي عنه وجمعنا به في مستقر رحمته. [راجع «سير أعلام النبلاء» للذهبي، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان].

(وأبو منصور الماتُريدي ومَنْ تَبِعَه) أبو منصور الماتريدي: هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي أبو منصور، متكلم، من علماء أصول الفقه والدين؛

من أهم تصانيفه:

- «شرح الفقه الأكبر» المنسوب لأبي حنيفة.
- «تأويلات أهل السنة».
- «تأويلات القرآن».
- «مأخذ الشرائع في أصول الفقه».

توفي رضي الله عنه بسمرقند عام ٣٣٣هـ

تنبيه:

اعلم أن الأشاعرة والماتريدية اتفقوا على أبواب العقيدة كاملة ولم يختلفوا إلا في فرعيات بسيطة أغلبها خلافات لفظية.

(اسمه: علم التوحيد، أو علم الكلام) هو من باب تسمية الكل باسم جزء من أجزائه، فصفة الكلام جزء من أجزاء علم العقيدة؛ فسُمي هذا العلم باسمه؛ لمَّا كثُر الخلاف حول صفة الكلام فنُسب هذا الفن إليها، والله أعلم.

(استمداده: من الأدلة العقلية والنقلية).

(حكم الشارع فيه: الوجوب العيني على كل مكلف ذكراً كان أو أنثى)

(مسائله: قضاياه الباحثة عن الواجبات والجائزات والمستحيلات).

* * *

(أقسام الحكم)

إنما ابتدأ بأقسام الحكم؛ لينبه على أن علم التوحيد عبارة عن جملة من الأحكام؛ كالفقه، إلا أن أحكام الفقه أحكام تشريعية، وأحكام التوحيد أحكام عقائدية، فالأُولى: تدخل في جميع مناحي الحياة العملية والتعبدية، والثانية: مدخلها العقل فحسب.

وتعريف الحكم: هو النسبة التامة التي هي ثبوت المحمول للموضوع؛ أو نفيه عنه.

فقولنا: زيد قائم، هذه نسبة تامة بين «زيد» وهو الموضوع و«قائم» وهو المحمول، فزيد مفردة من المفردات، والقيام مفردة من المفردات كذلك، فإذا أثبتَّ أحدهما للآخر أو نفيته عنه؛ فهذه هي النسبة التامة أو ما يُعبَّر عنه بالحكم، ومثله قولك:

«النية في الوضوء واجبة»، وقولك: «الله واحد» فالنية هي الموضوع؛ وواجبة هي المحمول. وكذلك الله سبحانه هو الموضوع؛ وواحد هو المحمول، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

والمحمول والموضوع؛ هو المسند والمسند إليه عند النحاة، «فزيد» هو المسند إليه؛ «وقائم» هو المسند، وهكذا دواليك.

ويُشترط في الحكم أن تكون نسبته تامة لا ناقصة، فالنسبة التامة ما مرَّ معنا، والنسبة الناقصة: ما كانت مثلاً بين متضايفين مثل: «مسطرة زيد» فإنها لم تَفِد فائدة تامة يحسن السكوت عليها؛ فلا تسمى حكماً.

(يُقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام) وهو بكل أقسامه نسبة تامة.

(شرعي) وهو خطاب الله المتعلق إما بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً، وإما بأعمَّ من أفعال المكلفين وضعاً. ومحِلّهُ في علم أصول الفقه.

(وعادي، وعقلي. فالشرعي يأتي في فن الأصول)

(والعادي: هو إثبات أمر لأمر؛ أو نفيه عنه بواسطة التكرار، كالحكم على الملح الإنكليزي بأنه مُسهل؛ وعلى الأسبرين بأنه مُسكن، وعلى النار بأنها مُحرقة، وعلى الطعام بأنه مُشبع، وغير ذلك)

هذا القيد «بواسطة التكرار» لا بدَّ منه في التعريف، فأوّلُ مَنْ تناول الملحَ الإنكليزي لم يَحكُمْ عليه مباشرة بأنه مُسهِل، بل عندما تكرر تناوله له؛ حصل منه هذا الحكم، وهكذا في بقية الأمثلة، وهذا القيد كذلك أخرج ما ثبت بواسطة الشرع؛ فإنه يسمى حكماً شرعياً، وأخرج ما ثبت بواسطة العقل؛ فإنه يسمى حكماً عقلياً.

فلم يحكم الشرع ولا العقل على النار بأنها محرقة، ولا على الأسبرين بأنه مُسْكِن؛ بل من خلال العادة والتكرار حُكِم عليهما بذلك.

وفائدة معرفة الحكم العادي في كتب العقيدة؛ إنما تظهر في مبحث المعجزات، فالمعجزات هي خوارق للحكم العادي فقط، أي: فتخرقه على غير العادة، فالنار مُحرقة؛ فتُخرَق هذه العادة؛ وتكون برداً وسلاماً كما حدث لسيدنا إبراهيم، وهنا زلت أقدام كثير من الناس عندما أخطؤوا في فهم بحث المعجزات.

(وفيه أربعة مذاهب) وحقيقة اختلاف هذه المذاهب؛ تأتي في فهم التلازم بين الأسباب والمسبَّبات، فمن عرفها على حقيقتها فهو على العقيدة الحقة، أما المذاهب فهي:

(مذهب الطبيعين؛ ومذهب العقليين؛ ومذهب المعتزلة؛ ومذهب أهل السنة:)

(مذهب الطبيعيين)

(يقول الطبيعيون: إن تسكين الأعصاب من طبيعة الأسبرين، وكذلك سائر العقاقير المفيدة في دفع الأمراض الخاصة فإنها عندهم من طبيعتها ـ أي بدون مؤثر ـ) أي بدون مؤثر خارجي أَوْجَدَ أو خَلَقَ التسكين أو الإحراق، بل إن الأسبرين بقدرتها وفاعليتها؛ هي التي خلقت تسكين الألم، والنار بقوتها وقدرتها؛ هي التي خلقت الإحراق، ومن هنا كفروا، حيث جعلوا كلَّ سبب خالقاً للمسبَّب الناتج عنه، فقل لي: كَمْ مِنْ إلهٍ في هذا الكون على هذا المذهب؟!! إن هذا لشيء عجاب.

(وكذلك الحكم على النار بالإحراق، وغير ذلك، وإنَّ مَنْ يعتقدُ هذا المذهب كافر بإجماع المسلمين.)

* * *

(مذهب العقليين)

كي يستبين لك - يا أخي - مذهبُ العقليين جيداً؛ ينبغي أن تعلم أنهم يدَّعون أنَّ الملازمة بين كلِّ سبب ومسبَّب ملازمة عقلية لا يمكن انفكاكها بحال، والفرق بين الملازمة العادية والملازمة العقلية؛ أن العادية يُمكن أن تُغمض عينيك وتسرح بخيالك فيها؛ فتتخيل عكس هذه الملازمة تماماً أو على الأقل انفكاك هذه الملازمة، فتستطيع أن تتخيل أنك تُلقي بنفسك في كتلة من النار دون أن تُصاب بأدنى أذية؛ أو أنِ تتناول كمية كبيرة من الملح الإنكليزي؛ فلا يُصيبك شيءٌ، أو أنك أصبت بالكتم مثلاً، أو أن تتخيل نفسك طائراً بالهواء مثلاً من مكان إلى آخر دون طائرةٍ تُقِلُّك أو أجنحةٍ تستعين بها، وهكذا تستطيع بعقلك أن تنقض كل ملازمة عادية.

أما الملازمة العقلية فمهما سرحت بخيالك ومهما أجهدت نفسك فكراً ونظراً في نقض هذه الملازمة العقلية فإنك لا تستطيع ذلك بحال، فالواحد تزيد واحداً؛ يساوي اثنين؛ ومهما تخيلت أنها ثلاثة فإنك لا تستطيع ذلك، والجزء أصغر من الكل ومهما أردت عكس ذلك في عقلك وفكرك، فلن يكون ذلك.

هذا هو الفرق بين الملازمة العادية والملازمة العقلية، وقد أراد العقليون أن يجعلوا من هذه الملازمة بين الأسباب والمسبَّبات؛ ملازمة عقلية لا يمكن انفكاكها أو نقضها، أي أنهم لا يستطيعون أبداً أن يتخيلوا إحراقاً من غير نار لأنها ملازمة عقلية؛ ولا يمكن للأسبرين إلا أن يُسكِّن وهكذا.

وواضح أنهم بذلك عطلوا عقولهم وجمدوها، ولم يدعوا لها مجالاً للتخيل والإبداع، فهم في الحقيقة أبعد الناس عن العقل؛ وما وهبه الله له من حركة وإنتاج وفكر وإبداع.

(أما العقليون فإنهم يقولون: إن التسكين الحاصل من الأسبرين؛ والإحراق الحاصل من النار؛ وغير ذلك؛ إنما هو بخلق الله تعالى وقدرته) لذلك لا نُكفرهم؛ لأنهم أقروا بأنها من خلق الله.

(ولكن بين النار والإحراق؛ والملح الإنكليزي والتسهيل؛ ملازمة عقلية لا يمكن انفكاكها، ومن يعتقدْ هذا فهو فاسق؛ وربما جرَّه إلى الكفر؛ كأن يُنكر معجزاتِ الأنبياء) لأن معجزات الأنبياء خرق للملازمة العادية التي هي عندهم ملازمة عقلية؛ فإن أنكروا خرق هذه الملازمة فإن هذا كفر واضح، (و)كذا يكفر من أنكر (الأخبارَ الواردة عن طريق القرآن والشرع؛ من إرجاع هذا الجسم من ذراته المتفرقة) لأنه إلى الآن لم نعلم أحداً رجع بعد تحلل جسده إلى ذرات متفرقة؛ فإن أنكروا هذه الرجعة؛ فإنه كُفرٌ بالبعث وخروج من هذا الدين.

(و) كذا يكفر من أنكر (طيَّ السموات، وتبديلَ الأرض، ودنوَّ الشمس من رؤوس الخلائق، وغير ذلك مما يكون إنكاره كفراً)

* * *

(مذهب المعتزلة)

المعتزلة: هم فرقة إسلامية تُنْسَب إلى واصل بن عطاء؛ أخذت بتقديم العقل على النقل؛ وتأويل النصوص تأويلاً يناقض اللغة والشرع، سُمُّوا معتزلة لاعتزال مؤسسها مجلسَ الحسن البصري بعد خلافه معه حول حكم الفاسق.

قال الإمام الذهبي في ترجمة واصل بن عطاء: «البليغ الأفوه أبو حذيفة المخزومي مولاهم البصري، مولده سنة ثمانين بالمدينة، طرده الحسن عن مجلسه لَمَّا قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو واعتزلا حلقة الحسن فسموا «المعتزلة» وقد كان للمعتزلة صولة ودولة أيام بعض خلفاء الدولة العباسية، لكنَّ هذا المذهب لم يصمد أمام مذهب أهل السنة والجماعة الذي يأخذ بالعقل والنقل معاً؛ ويضع العقل موضعه الصحيح من نصوص الوحي الكريم.

(ويرى المعتزلة أن الملازمة بين النار والإحراق وغيرها؛ هي ملازمة عادية، وهذه التأثيرات الحاصلة من هذه المؤثرات بقوة جعلها الله بها، ومعتقد هذا المذهب مبتدع) حاصل مذهب المعتزلة؛ أنهم يتفقون مع أهل السنة في أنَّ الأسباب والمسبَّبات هي مِنْ خلق الله سبحانه وتعالى لا يندُّ منها شيء، وأن الملازمة بين الأسباب ومسبَّباتها؛ ملازمة عادية يمكن انفكاكها وخرقها متى شاء الله تعالى.

إلا أنهم شذّوا فقالوا: إن الله أودع في الأسباب قوةً قادرةً على إيجاد مسبَّباتها؛ فالمسبَّبات ناتجة عن قوة في الأسباب؛ فالنار - بقوة فيها - كلما لامست شيئاً أحرقته، والأسبرين - بقوة فيه - أوجد التسكين، وهكذا كلُّ سبب بقوة مودعة فيه أوجد مسبَّبه.

ووجه شذوذهم في ذلك: أن الأسباب استقلَّت بنفسها في إيجاد مسبَّباتها عن الله سبحانه وتعالى، فكأن الله عز وجل أودع فيها تلك القوة وتركها وشأنها في إيجاد مسبَّباتها أو عدم إيجادها، تعالى الله عن ذلك.

ولولا أنهم يُقِرُّون ابتداءً وانتهاءً أنَّ الكلَّ من خلق الله؛ لحُكِم عليهم بالكفر، وإلا فقل لي: ما الفرق بين مذهبهم ومذهب الطبيعيين؛ إلا أنَّ الله خالق الأسباب والمسبَّبات؟

وانبنى على ذلك: أن العبد يخلق أفعال نفسه؛ ويوجدها استقلالاً بنفسه وقوته، وسيأتي الرد على ذلك من القرآن الكريم في بيان مذهب أهل السنة.

* * *

(مذهب أهل السنة)

(أما أهل السنة فيعتقدون أن بين هذه الأسباب ومسبَّباتها؛ ملازمةً عاديةً، يخلقها الله عندها لا بها) ومن هنا يتبدَّى الفرق بين أهل السنة والمعتزلة، فأهل السنة يرون في الأسباب والمسبَّبات شيئين اثنين:

١ـ أن الملازمة عادية يمكن انفكاكها وخرقها متى شاء الله.

٢ـ أن الله خلق السبب كالنار مثلاً، وخلق المسبَّب كالإحراق مثلاً، وشاءت سنة الله الكونية أنه يخلق الإحراق عند ملامسة النار لها، فلا تأثير للسبب على المسبَّب بأي وجهٍ كان، الكلُّ من خلق الله: السبب والمسبَّب والملازمة بينهما، وعلى هذا فالعبد وما عمل من خلق الله لا يملك الإنسان لنفسه تأثيراً ولا خلقاً؛ وإنما له الكسب والاختيار، وينبني عليه ـ أي الكسب ـ الثواب والعقاب، يقول ربنا تبارك وتعالى:

﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ و﴿كُلِّ شَيۡءٖ﴾: عام ينطبق على كل سبب ومسبَّب؛ لا يستثنى منه شيء، يقول صاحب الجوهرة:

فخالق لعبده وما عمل ... موفق لمن أراد أن يصل

اللهم وفقنا لما يرضيك، وأرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

(ويخرق الله هذه العادات إما معجزةً لنبي أو كرامةً لولي؛ إلى ما سيأتي في بحث النبوات، فالنار ملازمةٌ للإحراق ملازمة عادية، ويمكن أن يخرقَ الله هذه الملازمة؛ ويجعلَ النار برداً وسلاماً كما فعل بسيدنا إبراهيم صلوات الله عليه، وهكذا في كل الأمور، وإنّ مَنْ يعتقدُ هذا المذهب فهو المؤمن المحقِّق لإيمانه).

(وأما الحكم العقلي: فهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار) كالحكم العادي (ولا وضع واضع) كالحكم الشرعي؛ فإنه مِنْ وضْعِ شرعنا الحنيف، فإثبات أن الواحدَ نصفُ الاثنين لا يحتاج إلى إعادة تكرار ولا لنصٍ من الشرع؛ وإنما هو حكم عقلي مسلَّم يُقِرّ به مَنْ له أدنى مُسْكَةٍ من عقل.

(وهو ـ أي الحكم العقلي ـ ثلاثة أقسام:) وإنما يسوقه علماء العقيدة في ثنايا كتبهم لينبِّهوا على أن المعجزات خوارقُ للعادات لا للعقليات، وكذلك فإن القدرة الإلهية تتعلق بالجائزات العقلية لا بالواجبات العقلية كما سيأتي بيانه، والله أعلم.

فالحكم العقلي:

(واجب، مستحيل، جائز)

* * *

(الواجب)

(هو ما لا يُتَصوَّر في العقل عدمه) فهو موجود لا محالة؛ ومهما أراد العقل أن ينفيَ وجوده أو يُنكِرَه لا يستطيع ذلك، فمثلاً: مهما أراد أن يتصور شيئاً دون أن يكون له تحيز - أي: محل من الفراغ - لم يتخيله بحال؛ ولا يكون ذلك أبداً؛ فالجرم متحيز.

(ويكون بدهياً) ويسمى: الضروري، وهو: ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال؛ كقولك: الواحد نصف الاثنين، فإنه لا يحتاج إلى كثير تأمل.

(ونظرياً) وهو ما يحتاج إلى نظر واستدلال؛ كقولك: الخط المستقيم أقصر خط بين نقطتين؛ فإن هذا لا يصل إليه العقل إلا بعد تأمل وتفكير.

(فالبدهي نحو قولك: «الجِرْم متحيز» والنظري نحو قولك: «الله موجود») وكلاهما في قوة الوجوب والوجود واحد، يقول الإمام الأخضري في «السلم المنورق»:

والنظري ما احتاج للتأمل وعكسه هو الضروري الجلي

* * *

(المستحيل)

(ما لا يُتصور في العقل وجوده) فهو معدوم لا محالة، ومهما أراد العقل أن يتخيل وجود هذا المستحيل؛ عجز عن ذلك؛ وأقرَّ بعدم وجوده، فإذا أراد - عقلاً - أن يُدخل حبلاً كبيراً في سَمِّ الإبرة دون أن يُكبِّرَ أحدَهما ويُصغِّر الآخر؛ استحال ذلك عليه

(ويكون بدهياً ونظرياً، فالبدهي: «كخلو الجرم عن الحركة والسكون» والنظري: «كوجود شريك له تعالى») فإنه قد يُتخيَّل لضعفاء العقول للوهلة الأولى أن هناك شريكاً لله عز وجل، ولكنْ بقليل من التأمل؛ وشيء من التفكر وإعمال العقل؛ وترتيب المقدمات والأدلة؛ فإنه يجزم جزماً تاماً أنه لا شريك له تعالى.

* * *

(الجائز)

(ما يصح في العقل وجوده وعدمه، ويكون بدهياً ونظرياً؛ فالبدهي: «كالحركة للجسم») أو السكون؛ فلا مانع أن تتصور الحركة لجسم ما؛ والسكون لجسم آخر

(والنظري: «كتعذيب المطيع الذي لم يعصِ الله قط») هذا من ناحية الحكم العقلي لا الشرعي، فإنك تستطيع بعقلك أن تتصور مُطيعاً قضى عمره كله في الإقبال على الله ثم يكون مصيره إلى النار، والعكس كذلك: أن تتصور شقياً فاجراً قضى عمره بالمعصية ثم يدخل الجنة، هذا ـ كحكم عقلي ـ صحيحٌ، لكنْ كتب ربكم على نفسه الرحمة منةً وتفضلاً أنَّ مَنْ عمل صالحاً فجزاؤه الحسنى، ومَنْ عمل السيئات فجزاؤه النار.

(فإن هذا الجائز لم نحكم أنه جائز إلا بعدما عرفنا أنَّ الله هو المنفرد بإيجاد الأشياء وإعدامها، فهو الخالق للعبد وعمله، فلا تأثير لفعل الطاعة والمعصية في الثواب والعقاب، بل الثواب والعقاب ودخول الجنة بمحض اختيار الله) يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

(فإذاً يجوز عقلاً أن يجعل علامة دخول النار الطاعة؛ ولكن الذي أوجبه الشارع ولا يكون خلافه هو أن المعصية والكفر يكونان سبباً لدخول النار، وأن الإيمان والطاعة هما السبب في دخول الجنة، والله أعلم).

* * *

(بحث المعرفة)

(المعرفة: هي الحكم الذهني) الحكم إما أن يكون عملياً: وهو الذي يتعلق بكيفية عملٍ ما كحكم الوضوء والصلاة، ومجاله الفقه في أحكامه الخمسة، أو يكون علمياً أي: ذهنياً، وليس له تعلق بعمل، ومجاله أصول الفقه: كالعلم بأن إجماع العلماء حجة، ومجاله أيضاً أصول الدين: كإثبات صفة القدم لله تعالى، فإنه حكم علمي لا علاقة له بأعمالنا.

(الجازم) الجزم: أن تقطع بالشيء قطعاً باتاً، ولا يكون عندك فيه أدنى أدنى تردد أو شبهة؛ كيقينك بأنك جائع مثلاً، فمهما سيق لك من أدلة على أنك لست بجائع فإنك تردُّها باليقين الذي تشعر به

(المطابق للواقع عن دليل، كحكمنا بوجود الله ووحدانيته إلى آخر العقائد..

فمن لم يجزم بأن شك) والشك: هو الحكم غير الجازم مع تساوي الطرفين، كوجود زيد في البيت وعدمه؛ دون أن يكون لك دليل يرجِّح أحدهما.

(أو ظنَّ) والظن: هو الحكم غير الجازم مع رجحان طرف المحكوم به، كوجود زيد في البيت وعدمه؛ مع دليل يرجِّح وجوده، فالحكم على وجوده ظن، فمَنْ ظنَّ (بأن الله موجود أو غير ذلك؛ فهو كافر بإجماع المسلمين، ومن اعتقد اعتقاداً غير مطابق للواقع كاعتقاد النصارى بالتثليث؛ والوثنية بالتجسيم؛ وغير ذلك من المعتقدات الباطلة؛ فهو كافر بإجماع المسلمين).

(ومن اعتقد عقيدة صحيحة جازماً بها؛ مطابقة للواقع من غير دليل) وهذا ما يُسمى بالتقليد: وهو أن يأخذ المكلف بقول غيره؛ من غير أن يعرف دليله، نعم يكفي أبسط دليل؛ كأن يقال: مالدليل على وجود الله؟ فيقول: هذه السماء.

(فقد اختُلِف في إيمانه؛ قيل: إنه كافر) وإلى هذا ذهب صاحب «السنوسية الكبرى» وهو غير معتمد.

(والصحيح: أنه مؤمن عاصٍ لتركه الدليل الذي أمر الله به في كتابه العزيز في مواطن كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾) فقد أمر فقال: ﴿فَٱعْلَمْ﴾ ولم يقل: «فقل»، والأمر للوجوب، هذا وقد أخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن حبان والبيهقي عن عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة».

(وكقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ والنظر: هو طلب الدليل، وكقوله:

﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾).

(وإن هذه المعرفة واجبة شرعاً لا عقلاً) أي أنَّ معرفة الله تبارك وتعالى ووحدانيته وما يجب له أو يستحيل عليه.. إلخ من مسائل العقيدة، هذه المعرفة واجبة شرعاً لا عقلاً ـ فمَنْ لم يصل إليه خبر نبي من الأنبياء يدعو إلى وحدانية الله وبقية التكاليف، فإن هذا لا يُطالَب أن يتعرف إلى الله وصفاته من خلال عقله، بمعنى: أنَّ من مات ولم يَبلُغهُ عن نبي من أنبياء الله ما يجب عليه؛ فإنه ناج عند الله من عذاب جهنم، وهل يدخل الجنة؟ لم يَرِدْ في ذلك نص صريح، المهم أنه ناجٍ، ولنقف عند النص القرآني فحسب، هذا ما عليه جماهير أهل السنة وعلماء هذا الدين، وشذ المعتزلة فقالوا: إنَّ هذه المعرفة وتكاليف الشرع واجبة بالعقل، فمن لم يعرف صفات الله تعالى وما يجب وما يستحيل.. إلخ ومات على جهله؛ فإنه خالد مُخلَّد في نار جهنم، وإن سألتهم: ما دليلكم على ذلك؟ قالوا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ والرسول عندهم هنا: هو العقل، والجواب: أنك لو رجعت إلى مصادر اللغة ـ

التي هي الأساس في فهم القرآن ـ لَمَا رأيت في شيء من مادة ر س ل معنى يدل على العقل، والآية واضحة أن العذاب منفيٌّ حتى يبعث الله إلى الناس بشراً رسولاً؛ يُبلِّغهم أوامر الرب تبارك وتعالى.

(خلافاً للمعتزلة وبعض الماتريدية، القائلين: بأن المعرفة واجبة عقلاً، ويُبنى على هذا الخلاف: أن أهل الفترة) وهم مَنْ كانوا بين أزمنة الرسل أو في زمن الرسول الذي لم يُرسل إليهم (مكلفون بالعقيدة الصحيحة، وإن لم يَرِد شرع ولم يأتِ نبي، ولم يُنزَل كتاب؛ ولم يجِيْء وحي؛ على مذهب المعتزلة وبعض الماتريدية، أما مذهب الجمهور وهم الأشاعرة والمحققون من الماتريدية على أن أهل الفترة ناجون وإن بدَّلوا وغيَّروا وعبدوا الأوثان؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾)

(وتجب هذه المعرفة على كل بالغ عاقل؛ سليم الحواس؛ الذي بلغته الدعوة) فمن لم تبلغه الدعوة فحكمه حكم أهل الفترة؛ أنه ناجٍ يوم القيامة

(فالصبي غير مكلف بشيء) لما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه واللفظ له عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يَعقِل» والمقصود برفع القلم: عدم التكليف

(وإنما المكلف وليُّه بتعليمه الفرائض والعقائد والسنن؛ وبيان المحرمات ليجتنبها، والمجنون غير مكلف أيضاً، ومَنْ فقد السمع والبصر معاً غير مكلف أيضاً) لتعذُّر إيصال شيء من التكاليف إليه، إلا أن يكون قد بلغته التكاليف قبل فقده لحواسه.

(بخلاف السمع وحده؛ أو البصر وحده؛ فإنه مكلف بها، ومن لم تبلغه الدعوة غير مكلف أيضاً، ومن نشأ بعيداً ولم تبلغه دعوة الإسلام غير مكلف).

* * *

(بحث الإيمان)

(الإيمان لغة: هو مطلق التصديق) أي دون أن يتقيد بأمر معين، فالعربي قبل الإسلام إن صدّق بأمرٍ ما قال: آمنت به.

(ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ أي: مصدِّق)

(وشرعاً: هو التصديق بما جاء به محمدٌ ﷺ مما عُرف من الدين بالضرورة) أي ذاع واشتهر؛ فلا يخفى على أحدٍ من العامة والخاصة، كالعلم بأركان الإسلام الخمسة، وحرمة الزنا والربا وغير ذلك، وهو أقوى من المتواتر؛ حيث لا يجهله أحد، وهو يتبع في الحقيقة عُرْفَ المجتمع، ففي بعض مجاهل أفريقيا مثلاً قبل حوالي ثلاثين سنة لم يكن هناك من يعرف حرمة الزنا والسرقة، وفي بعض دول أوروبا الشرقية وإلى فترة قريبة لم يكونوا يعلمون بتحريم الخمر، فهذا تابع للبيئة ومدى جدية الدعاة في نشر تعاليم الإسلام الصحيحة، هذا ويجب الإيمان في أبواب العقائد (إجمالاً في الإجمالي وتفصيلاً في التفصيلي) فما ورد بطريق الإجمال؛ آمنا به إجمالاً، ولا داعي أن نبحث فيه عن تفصيل؛ كحملة العرش الثمانية، فليس من الصواب الدخول في أسمائهم وأوصافهم؛ فإنه لم يَرِدْ نصٌ في الكتاب والسنة عن شيء من ذلك.

(حيث يكفي الإجمال فيما يُعتبر التكليف به إجمالاً كالإيمان بغالب الأنبياء والملائكة، وكالإيمان بأنه يجب لله تعالى كلُّ كمال ويستحيل عليه كلُّ نقص إلى غير ذلك، ولا بد من التفصيل فيما يُعتبر التكليف به تفصيلاً كالإيمان بجمع من الأنبياء والملائكة، فالرسل عليهم الصلاة والسلام هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن

ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحۡيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلۡيَاسَۖ كُلّٞ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ويضاف على تلك الآية: إدريس، هود، شعيب، صالح، ذو الكفل، آدم، محمد، عليهم الصلاة والسلام، الذين ذُكروا في آيات أخرى من كتاب الله تعالى، وهؤلاء هم المذكورون في القرآن الكريم والمتفق على رسالتهم) أي فمَنْ أنكر رسالة واحد من هؤلاء الأنبياء كفر، لأنهم وردت أسماؤهم بطريق التواتر واتُّفق على رسالتهم؛ وهم خمسة وعشرون نبياً نظمها بعضهم، فقال:

حتم على ذي التكليف معرفةٌ بأنبياءَ على التفصيل قد عُلموا
في ﴿تِلۡكَ حُجَّتُنَآ﴾ منهم ثمانيةٌ من بعد عشر؛ ويبقى سبعةٌ وهمو
إدريسُ هودُ شعيبٌ صالحٌ وكذا ذو الكفل آدمُ بالمختار قد ختموا

فائدة:

إن قلتَ: ما الدليل على نبوة سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام؟ فالجواب: قوله تعالى:

﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾ [فاطر: ٢٤] و﴿وَإِن﴾ هنا بمعنى: ما النافية دخلت على نكرة التي هي: ﴿أُمَّةٍ﴾ والقاعدة الأصولية كما يقول الإمام السبكي في جمع الجوامع:

«والنكرة في سياق النفي للعموم؛ نصاً إن بُنيت على الفتح، وظاهراً إن لم تُبنَ»، فدل ذلك على نبوة سيدنا آدم وهو نذير لأمته.

(وأما المختلف في نبوتهم فهم: ذو القرنين) أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق أن علياً رضي الله عنه سئل عن ذي القرنين فقال: «كان رجلاً أحب الله فأحبه الله؛ بعثه الله إلى قوم، فضربوه على قرنه ضربة فمات منها؛ ثم بعثه الله

إليهم فضربوه على قرنه ضربة مات منها، ثم بعثه الله فسمي ذا القرنين» وذكر ابن كثير في تفسيره عن بعضهم: أنه سمي ذا القرنين لأنه بلغ قرني الشمس مشرقها ومغربها، وأكثر العلماء على أنه كان مَلِكاً عادلاً صالحاً، والله أعلم (العُزير) عن علي رضي الله عنه، قال: «خرج عزير نبي الله من مدينته، وهو رجل شاب، فمر على قرية وهي خاوية على عروشها، قال: أنى يحيي هذه الله بعد موتها، فأماته الله مائة عام ثم بعثه، فأول ما خلق عيناه، فجعل ينظر إلى عظامه، ينضم بعضها إلى بعض، ثم كسيت لحماً، ونفخ فيه الروح، وهو رجل شاب، فقيل له: كم لبثت؟ قال: يوماً أو بعض يوم، قال: بل لبثت مائة عام، قال: فأتى المدينة وقد ترك جاراً له إسكافاً شاباً، فجاءه وهو شيخ كبير» رواه الحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(لقمان) وهو رجل صالح ولم يكن نبياً، أخرج الطبراني في الكبير، عن ابن عباس قال: قال رسول ﷺ: «اتخذوا السودان فإن ثلاثة منهم من سادات أهل الجنة: لقمان الحكيم؛ والنجاشي؛ وبلال المؤذن» (وأما الخضر فلم يُصرح باسمه في القرآن وإن كان المرادَ في آية: ﴿عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ﴾) وقد روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «إنما سمي الخضر؛ لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز من خلفه خضراء» والفروة: هي الحشيش اليابس (وكذلك يوشع بن نون فتى موسى؛ لم يُصرَّح باسمه في القرآن، فمن عُرِضَ عليه بعد تعليمه واحدٌ من غير المختلف في نبوتهم فأنكر نبوته أو رسالته كفر)

(والذي يجب معرفته تفصيلاً من الملائكة: جبريل؛ وميكائيل؛ وإسرافيل؛ وعزرائيل؛ ورضوان خازن الجنة؛ ومالك خازن النار؛ ورقيب وعتيد، فيكفر منكر شيء من ذلك) نعم يكفر من أنكر جبريل وميكائيل ومالك ورقيب وعتيد،

أي من أنكر شيئاً من أسمائهم لورودها بالنص في القرآن الكريم، أما عزرائيل - ملك الموت - ورضوان خازن الجنة فإن الإيمان بأن هناك ملكاً للموت وآخر خازن للجنة واجبٌ يكفر منكره، وفي تعيين أسمائهم خلاف، فإنه لم يرد نص صريح بأسمائهم في الكتاب أو السنة، بخلاف مالك فإنه يكفر منكره لأنه ورد في القرآن: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

(وأما منكر ونكير فلا يكفر منكرهما) الإيمان بعذاب القبر وسؤال منكر ونكير واجب كما قال صاحب الجوهرة:

سؤالنا ثم عذابُ القبرِ نعيمهُ واجبْ كبعثِ الحشرِ

لكنه لا يكفر منكره لأنه لم يرد إلينا بطريق التواتر، وإن كانت الإشارة إليه في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فمن أنكره لا يكفر، بل يُفسَّق ويُبَدّع.

(ويجب الإيمان بحملة العرش والحافين به إجمالاً) لا تفصيلاً كما مرّ

(والخلاصة: فالإيمان شرعاً: هو التصديق بما جاء به محمد ﷺ، مما عُرِفَ من الدين بالضرورة إجمالاً في الإجمالي وتفصيلاً في التفصيلي)

(واختلفوا في النطق بالشهادتين؛ والصحيح الذي عليه الجمهور من محققي الأشاعرة والماتريدية وغيرهم أنه شرط لصحة الإيمان) أي أن النطق بالشهادتين شرط للحكم بصحة إيمان قائلها؛ وشرط ليدخل في زمرة أحكام المؤمنين التي سيذكرها، والشرط: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، فالطهارة شرط لصحة الصلاة يلزم من عدمها عدم الصلاة، ولا يلزم من وجود الطهارة أن يصلي، فقد يصلي، وقد يقرأ القرآن، وقد لا يفعلهما، والنطق شرط لصحة الإيمان، يلزم من عدم النطق عدم الإيمان، فلا تجري عليه أحكام المؤمنين في الظاهر، ولا يلزم من وجود النطق بالشهادتين أن يكون

صاحبها مؤمناً، فقد يكون منافقاً أظهر الإيمان وأبطن الكفر، فالنطق بهما شرط (لإجراء أحكام المؤمنين عليه من التوارث والتناكح، والصلاة خلفه والصلاة عليه، والدفن في مقابر المسلمين، ومطالبته بالصلوات والزكوات، فمن صدَّق ولم يُقِرَّ بلسانه ـ لا لعذر منعه ولا لإباء؛ بل اتفق له ذلك) أي وقع له ذلك اتفاقاً ـ وهو ما يُعبَّر عنه اليوم «خطأ بالصدفة» ـ مصدقاً بقلبه؛ فوافته المنية قبل الإقرار باللسان؛ فإنه مؤمن عند الله، لكنه لا تجري عليه أحكام المؤمنين؛ لأن العبرة بالظاهر؛ والذي في القلوب لا يعلمها إلا خالقها (فهو مؤمن عند الله غير مؤمن بالأحكام الدنيوية)

(فيخرج من ذلك مايلي:) أي أنَّ هذه الصور الثلاث الآتي ذكرها تخرج عن أحكام الفقرة السابقة:

(١ـ المعذور ـ كالأبكم ـ مع وجود قرينة تدل على إيمانه كالإشارة، وكمن اخترمته المنية قبل النطق بها من غير تراخٍ؛ فهو مؤمن في الدنيا والآخرة) ففي هذه الصورة لم يتحقق شرط الإيمان وهو النطق ومع ذلك فهو مؤمن في الدنيا والآخرة.

(٢ـ الآبي عن النطق بالشهادتين فهو كافر في الدنيا والآخرة؛ ولو أذعن في قلبه فلا ينفعه ذلك ولو في الآخرة) وهنا قد تحقق التصديق والإذعان ولم ينفعه ذلك ولا نجاة له في الآخرة لعناده.

(٣ـ ومن أقرَّ بلسانه ولم يُصدِّق بقلبه ـ كالمنافق ـ فهو مؤمن في الأحكام الدنيوية ـ أي تجري عليه الأحكام السابقة ـ غير مؤمن عند الله) وهنا قد تحقق شرط الإيمان ولم ينفعه ذلك في الآخرة.

(ومقابل هذا القول ما يُفيد: أن النطق بالشهادتين شرط في صحة الإيمان) الفرق بين هذا القول والقول الأول؛ أنه في القول الأول المعتمد: جعل النطق

بالشهادتين شرطاً لإجراء أحكام المؤمنين عليه، وخرج عليه الصور الثلاث التي استنبطها منه كالمعذور الأبكم فهو مؤمن؛ وكالمنافق مع أنه نطق بالشهادتين فتجري عليه أحكام المؤمنين في الظاهر لكنه عند الله غير ناج.

أما القول الثاني: «شرط في صحة الإيمان» أي أن النطق أساس في الإيمان؛ فإما أن ينطق بالشهادتين؛ وإلا فلا يُقبل منه إيمانه وإن كان معذوراً، أي: وإن كان معذوراً فإنه لا تجري عليه أحكام المؤمنين؛ وأمره يوم القيامة إلى الله، لذلك عبَّر عن القول الأول فقال: «شرط لـ صحة الإيمان لـ إجراء..» وعبَّر عن الثاني فقال: «شرط في صحة الإيمان..» والثاني ضعيف غير معتمد (وهو كالقول بأنه شطر، فيكون الإيمان عقيدةً في القلب؛ وقولاً في اللسان، فمن لم ينطق بالشهادتين فهو ليس بمؤمن في الدنيا ولا في الآخرة، ولا تجري عليه أحكامهما) وهذا غير معتمد كما مر.

(والإسلام لغة: مطلق الامتثال والانقياد)

(وشرعاً: الامتثال والانقياد لما جاء به النبي ﷺ مما عُلم من الدين بالضرورة) فالإيمان تصديق بالقلب، والإسلام عمل بالجوارح، والكلام في الفرق بينهما يطول، فلتراجع شروح الجوهرة، وإحياء علوم الدين «باب قواعد العقائد»

(ومذهب جمهور الأشاعرة؛ أن الإيمان يزيد بزيادة الطاعات وينقص بنقصها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ﴾ وقال أيضاً: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ وقال أيضاً: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾)

هذا مذهب الأشاعرة؛ ولهم في ذلك أدلة كثيرة في القرآن والسنة، يقول الإمام البخاري: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار؛ فما رأيت

أحداً منهم يختلف في أنَّ الإيمان قول وعمل؛ ويزيد وينقص» ويقول الإمام الشافعي: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ثم تلا: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾».

وذهب الإمام أبو حنيفة وتبعه جمهور الماتريدية؛ إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه اسم للتصديق البالغ نهاية الجزم والإذعان، ولأنه إن نقص عن ذلك خرج صاحبه من الملة والعياذ بالله، وعندهم أن اليقين مراتب؛ فيقين المقلد لا كيقين العارف، وإنما الذي يزيد وينقص إنما هو وضوح الإيمان ورسوخه في القلب؛ وكثرة الفيوضات الإلهية التي تتجلى عليه؛ أو قلتها.

لكنْ ذهب الرازي وجماعة إلى أن الخلاف لفظي ومؤداه واحد؛ لأنهم اتفقوا على أن أصل التصديق واحد لا يزيد ولا ينقص، والله أعلم.

* * *

(الواجبات لله تعالى)

(يجب لله عشرون صفة، وتنقسم إلى أقسام) هذا على سبيل التفصيل؛ أما على سبيل الإجمال فيجب لله تعالى كلُّ كمال ويستحيل عليه كلُّ نقص.

(واحدة نفسية) أي يدل الوصف بها على نفس الذات (وهي الوجود).

(وخمسة سلبية) أي تنفي وتسلب عن الله أضدادها؛ فصفة القدم: تنفي عنه أولية الوجود، والمخالفة للحوادث: تنفي المشابهة لها، والقيام بالنفس: تنفي الافتقار إلى الغير، والوحدانية: تنفي عنه التعدد في ذاته أو صفاته، والبقاء: ينفي عنه العدم.

(وهي القدم، البقاء، المخالفة للحوادث، القيام بالنفس، الوحدانية).

(وسبعة معاني: وهي القدرة، الإرادة، العلم، الحياة، السمع، البصر، الكلام)

(وسبعة معنوية: وهي كونه قادراً، مريداً، عالماً، حياً، سميعاً، بصيراً، متكلماً).

* * *

(الصفة النفسية: الوجود ودليلها)

(الصفة النفسية هي الوجود: وهو ما لا تُعقل الذات ولا تتحقق بدونه) يعني ـ ولله المثل الأعلى ـ أنك إذا قلتَ: زيد موجود، فإنه من غير المعقول وجود ذاته من غير أن يتصف بصفة الوجود، أو أن يتحقق شخصه في الخارج من غير صفة هي وجوده، إذاً فلن يَصْدُقَ قولك: زيد موجود؛ إلا بأن تُعقل ذاته ويُتَحقَّق وجودُه.

والله عز وجل ذاته محققة الوجود؛ بل واجبة الوجود سبحانه وتعالى، وإذا قلنا: إن الله واجب الوجود؛ فمعناه أن العدم لا يتطرق إليه ابتداءً ولا انتهاءً، أما وجودنا نحن فوجود جائز؛ لأنه مسبوق بالعدم؛ ويجوز أن يتطرق إليه العدم في كل آن.

وإنما قيل لها: «صفة» تجاوزاً؛ لأنها دالة على الذات؛ لا على صفة أخرى، لذلك سميت نفسية.

(فالله تعالى موجود)

* * *

(الدليل)

(يدلنا على وجود الإله؛ وجود هذا العالم؛ المشتمل على هذه الصفات العجيبة؛ والخصائص الغريبة؛ والنظام البديع، تقول فيه: العالم مركب من أجرام وأعراض) الأجرام: هي ذوات الأشياء، والأعراض: هي الصفات التي تَعْتَوِرُها؛ وهي عشر: الجِرْم، الكم، الكيف، الإضافة، الزمان، المكان، الوصفية، الملكية، الفاعلية، الانفعالية، يجمعها قولك:

زيدُ	الطويلُ	الأزرقُ	بنُ مالكِ
«الجِرْم»	«الكم»	«الكيف»	«الإضافة»

في بيته	بالأمس	كان متكي
«المكان»	«الزمان»	«الوصفية»

بيده رمح	لواه	فالتوى
«ملكية»	«فاعلية»	«انفعالية»

فهذه عشر مقولات سوي

والله تبارك وتعالى منزه عن هذه الصفات التي تعتري المخلوقات (كالحركات والألوان والأكوان) والأكوان كناية عن الحركات والسكنات؛ والاجتماع والافتراق.

(ولا يمكن لهذه الأجرام أن تفارق هذه الأعراض، وهذه الأعراض حادثة بالمشاهدة، وهذه الأجرام ملازمةٌ لها لا يمكن أن تنفك عنها عقلاً) فهل تستطيع أن تتخيل زيداً من الناس، من غير أن يكون له من الصفات ما يتميز به عن غيره؟ إنَّ الذي يميز جميع الأجرام بعضها عن بعض؛ إنما هي الأعراض، والأعراض حادثة بالمشاهدة؛ فترى الشيء صحيحاً مرة؛ وسقيماً أخرى، وقصيراً تارة؛

وطويلاً أخرى، فهذه الصفات تتبدل، ودليل تبدلها مشاهدتها متغيرة، لا تستقر على حال (وتكون) أي الأجرام (حادثة مثلها) أي الأعراض (بسبب هذه الملازمة، وكل حادث لابد له من مُحْدِث؛ وإلا لرجح أحد الأمرين المتساويين - اللَّذَيْنِ هما الوجود والعدم - على الآخر بلا مُرجِّح، وذلك مستحيل) فإن الوجود والعدم أمران متساويان، ودليل تساويهما جواز وقوعهما، إذ أن وجود زيد بعد أَنْ كان عدماً، كلاهما في الميزان واحد، فما الذي رجح كِفَّة وجودِ زيدٍ على كِفَّة عدمه مثلاً إِنْ لم يكن هناك مَنْ رجّح وجودَه على عدمه؟

فهذا واحد من أدلة وجوده سبحانه وتعالى؛ وهو وجود هذا العالم بدقة نظامه؛ وروعة إتقانه، فلا تجد فيه أدنى خلل أو تضارب أو نقص، واقرأ قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ﴿٣﴾ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ حَسِيرٞ ﴾ [الملك: ٣-٤].

(إذاً لا بد لهذا العالم من مرجِّح؛ يرجِّح وجودَه على عدمه أو بالعكس، ألا وهو الله القائل في كتابه العزيز: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾ وقال عز وجل:

﴿ سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلۡأٓفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ شَهِيدٌ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾).

* * *

(الصفات السلبية)

(يتصف واجب الوجود بخمس صفات تنفي عنه ما لا يليق به، وتُسمَّى بالصفات السلبية، وهي:

١ ـ القدم ٢ـ البقاء ٣ـ المخالفة للحوادث ٤ـ القيام بالنفس ٥ـ الوحدانية).

* * *

(صفة القدم ودليلها)

(القدم: هو عدم افتتاح الوجود، وبعبارة أخرى: هو عدم أولية الوجود، والله سبحانه وتعالى لا أَوَّلَ لوجوده) لأنَّه لو كان له أولٌ لوجوده؛ لكان مسبوقاً بالعدم، ولو كان مسبوقاً بالعدم؛ فمعناه أن هناك مَنْ رجَّح وجودَه وأخرجه من دائرة العدم، ومَنْ كان كذلك فإنه لا يصلح أن يكون ربّاً.

ولكنه سبحانه واجب الوجود؛ لا عدم يسبقه ولا عدم يلحق به، فهذه الصفة تنفي عن الله صفة الحدوث، وأهم ما تتصف به الحوادث أنَّ لها بداية لوجودها.

(الدليل)

(لو كان لوجود الإله أول؛ لاحتاج إلى مُحدِث؛ ومُحدِثُه يحتاج إلى محدِث؛ وهكذا. . . إما أن يتسلسل إلى غير نهاية؛ وإما أن يرجع إلى الأوَّل، وكلٌّ من الدور والتسلسل مستحيل، أما استحالة الدور؛ فلما يترتب عليه من التناقض والتهافت، مثال ذلك أن تقول: زيدٌ أوجد عمرواً؛ وعمروٌ أوجد زيداً، فزيد سابق في الوجود على عمرو لأنه أوجده؛ ومسبوق لأنه موجَدٌ له، وهكذا عمرو سابق لأنه موجِد ومسبوق لأنه موجَد، والشيء الواحد لا يكون سابقاً ومسبوقاً في آنٍ واحد، لأنه تناقضٌ مستحيل، فإذاً الدور مستحيل.

والتسلسل مستحيل لِمَا يترتب عليه من اجتماع متناقضين أيضاً، لأنه لو فرضنا أنَّ هذا العالم متوقف على الذي قبله؛ والذي قبله متوقف على الذي قبله؛ إلى غير نهاية في جانب الماضي؛ فتقول: إن كل حادث من هذه الحوادث عدمه سابق عليه، فأعدام هذه الحوادث جميعها قديمة أزلية؛ فلو

تسلسل الوجود إلى غير نهاية؛ لاجتمع في الأزل وجود شيء مع عدمه؛ وهو مستحيل، فإذاً التسلسل مستحيل) وذلك لسببين:

أولهما: أن العدم والوجود سيجتمعان أزلاً في وقت واحد، وهذا تناقض ينبذه العقل ولا يستسيغه الفكر.

ثانيهما: أن الأزل مستحيل في الحوادث؛ لما مرَّ معنا في دليل الوجود؛ وفي بطلان نظرية الدور، والله أعلم.

ملاحظة:

وإنما تجب صفة القدم لله تعالى؛ لأن المخلوقات سواسية في حدوثها وعدمها؛ مهما بلغت في العتو؛ والتكبر؛ وطول العمر؛ وكثرة المال، فإنها إلى فناء، لا تستحق من العبد أن يتوجه إليها بالعبودية، ولا تُسْتَحقُّ هذه العبودية إلا لواجب الوجود؛ القديم الباقي؛ سبحانه وتعالى.

(وإذا استحال الدور والتسلسل ثبت القدم لله تعالى القائل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾).

* * *

(صفة البقاء ودليلها)

(البقاء: هو عدم آخرية الوجود، فالله تعالى هو الذي لا آخر لوجوده) فهذه الصفة تنفي عنه الفناء، يقول تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾. [الرحمن: ٢٦-٢٧].

(الدليل)

(هو أنه سبحانه لو كان له آخر لجاز عليه العدم؛ ولو جاز عليه العدم لاستحال عليه القدم) إذ كيف يجوز عليه العدم وهو القديم سبحانه؟ لأن العدم إذا تناول موجوداً؛ تناوله ابتداءً وانتهاءً، وإذا تناوله ثبت أنه حادث غير قديم (لأن الجواز) أي جواز طُرُوِ العدم (إذا ثبت؛ ثبت سابقاً ولاحقاً، لكنَّ القدمَ أحال سبقَ العدم) أي إذا ثبت أنه قديم؛ فإن ذلك يجعل من العدم السابق على الوجود مستحيلاً عليه سبحانه.

(فانتفى جواز العدم مطلقاً) أي سابقاً لأنه قديم، ولاحقاً لاستحالة جواز العدم عليه

(قال تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾) عام لا يُستثنى منه أحد؛ إلا ذاته الكريمة سبحانه وتعالى (﴿ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾). [القصص: ٨٨]

* * *

(المخالفة للحوادث ودليلها)

(المخالفة للحوادث: هي عدم المماثلة لشيء من الحوادث، أي لا نظير؛ ولا شبيه؛ ولا مثيل له تعالى)

(الدليل)

(ثبت أن العالم - وهو ما سوى الله تعالى - منحصر في الأجرام والأعراض، وكلٌّ من الأجرام والأعراض؛ قد قام الدليل على حدوثها؛ ووجودِها بعد العدم) ولأنّ جميع الأجرام والأعراض؛ مقيدة بالزمان والمكان، لا يمكن عقلاً انفكاك مخلوق عنهما بحال، فمهما أردت أن تجعل زيداً طليقاً من الزمان والمكان؛ فإن ذلك مستحيل، والله عز وجل خالق الزمان والمكان؛ لا يفتقر إليهما في وجوده بحال؛ على ما مرَّ في دليل القدم والبقاء، فإذا كان الأمر كذلك فلا وجه للمشابهة بين الخلق والخالق ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ أي ليس من المخلوقات مكافئٌ له أبداً (على ما تقدم في دليل الوجود، وقد ثبت أنه تعالى قديم لا أوَّل لوجوده؛ وباقٍ لا آخر لوجوده، أي لا يسبقه عدم ولا يلحقه عدم، فإذاً يجب له تعالى أن يكون مخالفاً لجميع الحوادث؛ لأن الحوادث كلّها يجب لها العدمُ السابق؛ ويجوز عليها العدمُ اللاحق؛ والله تعالى يجب له القدم والبقاء، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾).

* * *

(القيام بالنفس ودليله)

(القيام بالنفس: هو عدم الافتقار إلى محلٍّ أو إلى مخصِّصٍ، أي أنّ الله سبحانه ليس بصفةٍ كما تدعيه بعض فرق النصارى والباطنية، بل هو ذات) فالله سبحانه وتعالى مستغنٍ عن محلٍّ أو مخصِّص، أي أنه ليس بصفة ليَحُلَّ في ذات، وليس بحاجة سبحانه وتعالى إلى مَنْ يخصِّصه بالزمان الفلاني عن الزمان الفلاني أو بمكان عن آخر، أو بصفة عن صفة أخرى، وإنما هو قائم بنفسه سبحانه لا يفتقر إلى غيره في شيء، بل غيره مفتقر إليه في كل شيء.

(الدليل)

(إنَّ الله متصف بصفات المعاني كما سيأتي، وكلُّ مَنِ اتصف بصفات المعاني فهو ذات، لأن الصفة لا تتصف بالصفة، وذاته ليست كذوات الكائنات، فلا تحتاج إلى مَنْ يخصِّصُها بالوجود بدلاً عن العدم؛ لأنه سبحانه وتعالى ذاته قديمة باقية - كما تقدم برهان ذلك في القدم والبقاء - وذوات الكائنات حادثة فانية - كما تقدم دليل ذلك في بحث الوجود - فإذاً وجب له القيام بالنفس، قال جل وعلا: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾.) [فاطر: ١٥]

* * *

(الوحدانية ودليلها)

(الوحدانية: هي عدم التعدد، أي أنَّ الله واحدٌ لا ثاني له في ذاته؛ ولا في صفاته، ولا في أفعاله، أما وحدة الذات؛ فتنفي أن يكون الله مركباً من أجزاء) لأن التركيب يدل على أنه كان ناقصاً؛ وأضيف إليه من الأجزاء ما كمّله، ثم إن كل جزء له بداية وله نهاية؛ والله عز وجل قديم باق (و) تنفي الوحدانية كذلك (أن يكون له شريك) وقد قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

(وأما وحدة الصفات؛ فتنفي أن يكون لأحد صفات كصفاته سبحانه وتعالى، فليس لأحد قدرة كقدرته؛ أو علم كعلمه؛ إلى غير ذلك، وتنفي أن يكون سبحانه له صفتان من نوع واحد؛ بل له قدرة واحدة يقدر بها على جميع خلقه) يقول الباجوري في شرحه على الجوهرة: فيجب أن تعتقد أن قدرة الله واحدة، لأن تعددها لا يقتضيه معقول ولا منقول، ولأنه لو كان له تعالى قدرتان لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد؛ فالقدرة واحدة والمقدور متعدد اهـ.

(وله علم واحد؛ لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء؛ ولا أصغر من ذلك ولا أكبر، وأما وحدة الأفعال فتنفي أن يكون لأحد فعل كفعله سبحانه وتعالى من خلق أو رزق أو إحياء أو إماتة) والحق عند الأشاعرة أن القدرة في الإيجاد والخلق لله وحده؛ وإنما قدرة العبد عبارة عن كسب واختيار.

(وتنفي أن يُعينه أحد أو يساعده في فعل من الأفعال).

(الدليل)

(لو كان إلهان اثنان؛ فإما أن يتفقا وإما أن يختلفا، والاتفاق: إما أن يكون واجباً؛ وإما أن يكون جائزاً، ولا يكون واجباً؛ لأن قدرة الله يجب أن تكون عامة لسائر الممكنات، والإله من خصائصه أن يتصف بغاية التكبر ونهاية التجبر، فلو كان الموصوفان فيما تقدم قد اتفقا على أن يكون لأحدهما الأرض؛ وللآخر السماء، أو لأحدهما الإنسان والحيوان؛ وللآخر الجماد والنبات، فإن كان هذا الاتفاق واجباً؛ ولا يمكن لأحدهما أن يخالف الآخر؛ فيكون الإله مقهوراً مجبوراً ذليلاً، وقد تقدم أن الإله قدرته عامة، وسيأتي أنه مريدٌ مختار، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن) وقد عبَّر عن هذا الدليل الإمام الطبري فقال: لو فُرض أن هناك إلهين اثنين:

فإما أن يكونا ضعيفين أو قويين أو أحدهما ضعيفاً والآخر قوياً؛ فإن كانا ضعيفين فليسا بإلهين، وإن كان أحدهما ضعيفاً والآخر قوياً فالقوي هو الإله، وإن كانا قويين فإما أن يسع أحدهما الآخر قدرة وعلماً أو لا، فالذي وسع الآخر هو الإله، وإن لم يَسَعْ أحدُهما الآخر فالاثنين ضعفاء (وإن كان الاتفاق جائزاً فيقال: كلما جاز الاتفاق جاز الاختلاف.

وإليك دليل الاختلاف:

إنه لو كان إلهان واختلفا؛ فهذا يريد إيجاد العالم؛ وهذا يريد إعدامه، فإن نفذ مرادهما فقد اجتمع النقيضان: وجود العالم مع عدمه؛ وهذا مستحيل، وإن لم ينفذ مرادهما، لم يوجد شيء من هذا العالم، وقد وُجِدَ، وإن نفذ مراد أحدهما؛ ولم ينفذ مراد الآخر؛ فالذي نفذ مراده هو الإله، والذي لم ينفذ مراده مقهورٌ مجبورٌ ذليل؛ مخلوقٌ غير خالق، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾) نعم صدق الله العظيم لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا إنها دعوة من الله لعباده أن ينظروا في جزئيات هذا الكون

ودقائقه ونظامه العجيب؛ كيف يسيِّره الله سبحانه وتعالى وفق قانون يبعث كل ذي عقل سليم أن يلهج بوحدانية الله سبحانه، ولقد أظهرت المكتشفات الحديثة إنْ في فضاء الكون الرحيب، أو في مداخل النفس الإنسانية ومساربها؛ أو في عالم الحيوان والنبات والنظام الذي تقوم عليه، أوفي الرياح المسخَّرة بين السماء والأرض، كل هذا وغيره كثير ناطق أنَّ له إلهاً واحداً لا إله إلا هو:

وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ تدلُّ على أنَّه واحد

راجع للتوسع في هذه المباحث:

[الله والعلم: د. عبد الرزاق نوفل]، [رحلة الإيمان في جسم الإنسان: د.حامد أحمدحامد]، [قصة الإيمان للشيخ نديم الجسر: قسم الإبداع والإتقان]،[مؤلفات د: زغلول النجار].

(وقال عز شأنه: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾).

* * *

(صفات المعاني)

جمع معنى: وهو كل صفة قائمة بموصوف، موجبة له حكماً، وذلك مثلاً كصفة القدرة فإنها صفة معنى، قائمة بموصوف وهو الذات الإلهية، توجب حكماً وهو كونه تعالى قادراً، وكصفة الحياة فإنها صفة معنى قائمة بالذات الإلهية توجب كونه حياً، وهكذا قُلْ في باقي الصفات.

ملاحظة:

قَدَّمَ صفات المعاني على الصفات المعنوية الآتي ذكرها، لتوقف المعنوية على المعاني، فإنَّ كونه قادراً متوقف على وجود القدرة، ولكون صفات المعاني كالأصل للمعنوية، إذ إنَّ المعنوية دالة على أن صفات المعاني قائمة بذاته، فلولا الصفات المعنوية التي وردت في كتاب الله؛ هل كنا لنعرف أنَّ الله متصف بصفات المعاني، أي أنه مثلاً ورد في كتاب الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ فقدير صفة معنوية دالة على صفة قائمة بالذات الإلهية وهي صفة القدرة، إذاً فبين صفات المعاني والصفات المعنوية تلازم عقلي.

فإن قلتَ: فقد اتفق العلماء على أنه ورد في كتاب الله أنه متصف بالصفات المعنوية، فهل ورد في كتاب الله ما يدل على صفة المعنى؟

والجواب: نعم. فقد قال ربنا: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ولئن ثبتت له صفة العلم في هذه الآية وهي صفة معنى، فباقي صفات المعاني مثلها في ذلك.

(وهي: ١ـ القدرة، ٢ـ الإرادة، ٣ـ العلم، ٤ـ الحياة، ٥ ـ السمع ٦ـ البصر، ٧ـ الكلام)

* * *

(القدرة ودليلها)

(القدرة: هي صفة وجودية) أزلية أيضاً، ومعنى وجودية: أنها تُثبِت لله صفة: هي القدرة، بخلاف القدم فإنها صفة سلبية تنفي عن الله أولية الوجود.

(قائمة بذاته تعالى، يتأتى - أي يَصلُح بها - إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة) فإن شاء الله إيجاد زيد مثلاً أوجده بقدرته، وينبغي أن تعلم - يا أخي - أنَّ الترتيب الزمانيّ بين الإرادة والقدرة منتفٍ هنا؛ لأن كِلا الصفتين قديمتان، والقديم لا يتقيد بترتيب زمان، وإنما نلجأ في التعريف إلى ذلك لأن قوالب اللغة لا تستطيع مهما بلغت من دقة وسعة أن تحيط بشيء من صفات الله، لأن صفات الله قديمة، وكلامُنا - الذي يتضمن اللغة والتعريف - حادثٌ وشتان ما بينهما.

(الدليل)

(أنه تعالى لو لم يكن قادراً لكان عاجزاً، ولو كان عاجزاً لما وُجِدَ شيء من هذا العالم؛ وقد وُجِد، فإذاً انتفى العجز وثبتت القدرة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾) والآيات الدالة على صفة القدرة آيات كثيرة، فلتراجع تلك الآيات الدالة على آثار أفعال الله تعالى في الكون والحياة والإنسان.

(وإنَّ هذه القدرة عامة لسائر الممكنات، لأنها إذا صلحت لممكن) وهو إيجاد هذا العالم - مثلاً - بعد أن كان عدماً (صلحت لسائر الممكنات، لوجود التماثل وعدم الترجيح) فالمخلوقات كلها متماثلة يسبقها فناء ويلحقها فناء،

ويعتريها النقص، ولا يزيد بعضها على بعض في شيء مما ذُكر (فإنَّ كلَّ ممكن يساوي غيره من الممكنات؛ في صفاته الذاتية كالجِرمية) وهي كل ما له حيز من الفراغ (وقبول الأعراض) من طول وقِصَر وبياض وحياة وموت (فإذا تعلقت القدرة بممكنٍ ما، وجب أن تتعلق بسائر الممكنات كما ذُكر).

* * *

(الإرادة ودليلها)

(الإرادة: هي صفة وجودية، قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه) لم يقل: «بكل ما يجوز عليه» لاجتماع الأضداد حينئذ، فمثلاً: الطول والقصر، لا يجتمعان في شخص واحد في زمان واحد.

(وذلك البعض هو المعني بقول الراجز:

الممكنـــات المتقـــابـــلات وجـــودنـــا والعـــدم الصفـــات
أزمنـــــة أمكنـــــة جهـــــات كـــذا المقـــاديـــر روى الثقـــات)

المقصود بالمتقابلات: المتنافيات، إنْ وجدت واحدة انتفى ما يقابلها، فإن كان في الشرق انتفى أن يكون في الغرب (فتخصِّص) أي الإرادة (الممكن بالوجود بدلاً عن العدم، وتخصصه بالصفة الفلانية بدلاً عن ضدها، كالعلم بدلاً عن الجهل، وبالزمن الفلاني بدلاً عن الذي قبله أو بعده، وبالمكان الفلاني بدلاً عن غيره، وبالجهة الفلانية بدلاً عن غيرها، كالشرق بدلاً عن الغرب، وبالمقدار الفلاني بدلاً عن غيره، الذي هو أطول منه أو أقصر منه، وبالعكس في الجميع).

* * *

(الدليل)

(سائر الممكنات متماثلة في صفاتها الذاتية، فهي أجرام قابلة للأعراض من حركة أو سكون أو لون أو كون أو غير ذلك، فكلُّ ما يجوز على أحدهما يجوز على الآخر، وكل ما يجب لأحدهما يجب للآخر، وكل ما يستحيل على أحدهما يستحيل على الآخر، فإذا رأينا في أحد هذه الأشياء ميزة أو اختصاصاً، فذلك من إرادة الإله الذي يفعل ما يشاء ويختار، فسيلان الماء؛ وصلابة الحديد؛ وحلاوة السكر؛ وحرارة النار؛ وعقل الإنسان؛ وغير ذلك من هذه الخصائص التي اختص الله بها جنساً من الأجناس؛ أو نوعاً من الأنواع؛ أو فرداً من الأفراد؛ هي بترجيح المختار العليم الذي اختص ما شاء بما شاء، وإلا لجاز للحديد) عقلاً (أن يكون سيّالاً، وللماء أن يكون صلباً، وللإنسان أن يكون جموداً لا يَعقِل، لأن هذه الصفات كلها جائزة على سائر المخلوقات باعتبار صفاتها الذاتية، فإذاً لا تكون هذه الخصائص التي نراها في هويات الأفراد، وحقائق الأنواع، وميزات الأجناس، إلا بإرادة الله سبحانه وتعالى، وقد قال: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾) حاصل هذا الدليل: أن الممكنات كلها متماثلة في قبول الأعراض المتقابلة فإذا رأينا أحد هذه الممكنات اختُص بشيء من الأعراض دون آخر، فهذا من ترجيح إرادة قادرة، هي إرادة الله، لا يشركه في ذلك أحد.

* * *

(تعلق القدرة والإرادة)

التعلق: هو طلب الصفة أمراً زائداً على الذات يصلح لها.

ومعنى طلب الصفة: أي أن صفة المعنى القائمة بالذات تقتضي أمراً آخر ـ غير قيامها بالذات ـ فالقدرة مثلاً: صفة قائمة بالذات، تقتضي أمراً آخر: وهو المقدور، فتوجده أو تعدمه، والإرادة: صفة قائمة بالذات، تقتضي أمراً آخر: وهو المراد؛ فتخصصه ببعض ما يجوز عليه، وينبغي أن يكون هذا التعلق صالحاً لهذه الصفة، فصلاحية القدرة هي في الإيجاد والإعدام، وصلاحية الإرادة هي في التخصيص، وصلاحية الكلام هي في الدلالة.

وعلى هذا فصفات المعاني من حيث تعلقها وعدم تعلقها تنقسم إلى أربعة أقسام:

١ـ ما يتعلق بالممكنات فقط: وهي صفة الإرادة والقدرة، لكنْ تعلقُ الأولى تعلقُ تخصيص، وتعلقُ الثانية تعلقُ تأثير.

٢ـ ما يتعلق بالموجودات: وهي صفتا السمع والبصر، ولا تتعلقان بالمعدوم كالمستحيل، ولا بالجائز المعدوم.

٣ـ ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات: وهي صفتا العلم والكلام، إلا أن الأولى تعلقها تعلق انكشاف، والثانية تعلقها تعلق دلالة.

٤ـ ما لا يتعلق بشيء: وهي الحياة.

ومن هذا التقسيم تعلم معنى قوله «يصلح لها» فالإرادة والقدرة صالحتان أن تتعلقا بالممكنات، ولا تصلحان أن تتعلقا بالواجبات والمستحيلات كما سيأتي.

والعلم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل؛ لأن الله يعلم أنه الإله الواحد، وأن العالم حادث، وأن الشريك له مستحيل، وهكذا كلُّ صفة لها ما يصلح أن تتعلق به فتأمل.

(إن القدرة والإرادة لا تتعلقان بالواجب ولا بالمستحيل، وإنما تتعلقان بالجائز.

هذا وللقدرة سبعة تعلقات:)

(تعلق قبضة:) أي أن القدرة صالحة لإبقاء المعدوم معدوماً، وصالحة لإخراجه إلى حيز الوجود، وصالحة أيضاً لأنْ تعدمه بعد إيجاده، وإن شئت فقل: إننا في قبضة القدرة الإلهية إن شاءت أوجدت بعد العدم، وإن شاءت أعدمت بعد الوجود، وإن شاءت أبقتنا على عدمنا أو على وجودنا، فتعلق القبضة (هو تعلقها بعدمنا قبل وجودنا) أي فهي صالحة لإيجادنا.

(وتعلق بالفعل: وهو إيجاد الله تعالى الشيء بها) أي أنها أوجدته بالفعل.

(وتعلق قبضة أيضاً: وهو تعلقها بالشيء بعد وجوده وقبل إعدامه) وتعلقها بنا الآن هو هذا التعلق الثالث، فنحن الآن في قبضة القدرة، إن شاء أبقانا على وجودنا، وإن شاء نقلنا إلى العدم.

(وتعلق بالفعل أيضاً: وهو إعدام الله تعالى الشيء بها)

(وتعلق قبضة: وهو تعلقها بعدمه بعد وجوده وقبل البعث)

(وتعلق بالفعل: وهو إيجاد الله لنا يوم البعث)

(وتعلق قبضة: وهو تعلقها بوجودنا إلى ما لا نهاية)

(وهذا على التفصيل، وأما على الإجمال؛ فلها تعلقان: تعلق صلوحي قديم) أي أنها صالحة منذ الأزل للتأثير إيجاداً وإعداماً.

(وتعلق تنجيزي حادث) وهو الإيجاد والإعدام بها بالفعل.

(والتنجيز خاص بالإيجاد والإعدام) ولئن قلت: ما الدليل على هذه التعلقات السبعة؟ فالجواب: أن دليلها عقلي مُلْزِمٌ مستنبطٌ من كتاب الله عز وجل، قال الله تعالى في بيان تعلق القبضة: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، وكل الآيات الدالة على القدرة الإلهية فإنها تصلح كدليل على تعلقات القدرة.

ثم شرع المؤلف في بيان سبب عدم تعلق الإرادة والقدرة بالواجب أو بالمستحيل:

(وذلك أن الواجب والمستحيل لا يقبلان الأثر لذاتهما) لأن الأثر من الوجود والعدم لا يقبله إلا الممكن الذي يجوز عليه الوجود والعدم، أما واجب الوجود سبحانه ـ وقد ثبت وجوده وقدمه وبقاؤه بالدليل العقلي الملزم ـ فكيف يقبل الأثر؟؟

إن العجز الحقيقي يظهر في الذين يغالطون العقل الصحيح، ويقلبون الحقائق الثابتة، ولو أنهم أعملوا عقولهم في أدنى تأمل لعلموا أنَّ من كمال القدرة الإلهية أنْ تتعلق بالجائزات الممكنات، ولو فرض وتنازلنا جدلاً أنها تتعلق بالواجب فتعدمه، فإنه يتبين أنه ليس بواجب أصلاً بل هو جائز ـ ونحن نفترضه في أصل المسألة واجباً ـ أو فرضنا أنها تتعلق بالمستحيل فتوجده فإنه يتبين أنه ليس بمستحيل لأنه وُجِدَ ـ ونحن نفترضه في أصل المسألة مستحيلاً ـ فالحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم.

(والأثر هو الوجود بعد العدم أو بالعكس، فالواجب لا يقبل العدم قطعاً لا سابقاً ولا لاحقاً، والمستحيل لا يقبل الوجود قطعاً، والقدرة والإرادة من صفات التأثير، فهما إنْ تعلقتا بوجود الواجب كذات الإله يكون تحصيل الحاصل، وهو مستحيل وتهافت، وإن تعلقتا بإعدامه يكون قلباً للحقيقة، لأن الواجب لا يقبل العدم، فلو عُدِم لا يكون واجباً، وإن تعلقتا بإعدام المستحيل

فهو تحصيل الحاصل أيضاً وهو مستحيل، وإن تعلقتا بإيجاده فهو قلب للحقيقة أيضاً وهو مستحيل كما تقدم، فإذاً القدرة والإرادة لا تتعلقان إلا بالجائز)

(وبهذا تعلم أن قدرة الله وإرادته ليس من وظيفتهما أن تتعلقا بالواجب والمستحيل، ولو تعلقت القدرة والإرادة بالواجب والمستحيل لوقع نقص وتهافت وتخليط لا يقبله العقل ولا يُقِرُّه الذوق ولا يرضاه المنطق، وذلك يسلب الألوهية عمن يستحقها ويعطيها لمن لا يستحقها، ويقلب حقيقة الواجب ممكناً، والمستحيل واجباً، والممكن مستحيلاً إلى غير ذلك من التناقض المردود، وإنما الكمال والواجب أن تقتصر القدرة والإرادة على تعلقهما بالممكن، فإذاً لا يَرِدُ قول مَنْ قال: «إنَّ الله سبحانه وتعالى إذا لم يتخذ لنفسه زوجة أو ولداً يكون عاجزاً، والعجز عليه مستحيل، فإذاً يجوز على الله أن يتخذ لنفسه زوجة أو ولداً» ولم ينتبه هذا القائل أن تعلق القدرة والإرادة لا يكون بالمستحيل، وعدم تعلقها بالمستحيل هو الكمال؛ لئلا تقع هذه النقائض المتقدمة، ولم ينتبه أيضاً أن الزوجة والولد لا يكونان إلا للمضطر الذي تسوقه الشهوة مرغماً عاجزاً على أنْ يدفعها عن نفسه) وقد قال ربنا عز جل: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ وقال عز شأنه: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ وغيرها من الآيات الكثيرات الدالة على قطعية نفي الصاحبة والولد.

(ولا يكون الولد إلا للناقص الذي يريد أن يتكمَّل بولد يساعده على مهمات الحياة والعيش، إلى غير ذلك من النقائص التي تتنزه عنها القادر على كل شيء، فإذاً قَصْرُ الإرادة والقدرة على الممكن هو الواجب الذي لا يرضى العقل بغيره، وما عداه هو الذي يقع فيه تخليط في المعقولات وهوس وجنون)

(صفة العلم ودليلها)

(العلم: هو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى، ينكشف بها الشيء) أي يظهر بها الشيء (على ما هو به) سواء كان واجباً أو جائزاً أو مستحيلاً (على وجه الإحاطة) التامة، بخلاف علم البشر، فإنَّك مهما بذلت من جهد في التعرف على شيء فإنك لا تستطيعِ أن تحيط به من كل جوانبه، إما لقصورِ علمك وضعفِ بشريتك؛ وإما لعِظَمِ المعلوم، فيعجز عقلك عن الإحاطة به، وكم قعّد البشر من نظريات علمية، وأخذوا يتعصبون لها تعصباً أعمى ثم بان لهم خطؤها فتراجعوا عنها ليثبت بذلك عجزهم وقصورهم، أما علم الله فإنه العلم الحق الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر.

(بدون سبق خفاء) بخلاف علم البشر، فإنه مسبوق بجهل، أما علم الله تبارك وتعالى فقديم أزلي، يقول الإمام الغزالي في كتابه «الأربعين في أصول الدين»:

«الأصل الرابع: وأنه عالم بجميع المعلومات، محيط بما يجري في تُخُومِ الأرضين إلى أعلى السموات، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، بل يعلم دبيب النملة السوداء على الصخرة الصمّاء في الليلة الظلماء، ويدرك حركة الذَّرِّ في جو الهواء، ويعلم السر وأخفى، ويطلع على هواجس الضمائر؛ وحركات الخواطر؛ وخفيات السرائر؛ بعلم قديم أزلي؛ لم يزل موصوفاً به في أزل الآزال، لا بعلم متجدد حاصل بذاته بالتحول والانتقال».

(الدليل)

(لو أنك رأيت خطاً مبدعاً في حسنه وتنسيقه وإملائه، وقلت: إنَّ هذا الخط وُجِدَ صدفةً من غير عالم به، ولا متقن لصنعه لقيل: إنك مجنون، فكيف بمن رأى هذه الأكوان؛ من سماء وكواكب، وأرض ونبات، وما بثَّ فيها من حيوان وهواء، ومن بحار، وما فيها من غرائب وعجائب كلٌّ ذلك متقن في غاية الإتقان؛ ومُحكم في غاية الإحكام، ومنظَّم يسير في نظامه الذي طبعه الله عليه، يؤدِّي كلَّ وظائفه التي تربط الكون علويَّه وسفليَّه، فينتج من ذلك مصالحُ تعيش فيها هذه المكونات وترتاح، ولو أخلَّ أحدُ هذه المكوَّناتِ في وظيفته لما قامت هذه المصالح، ولاختلَّ هذا الكون، أيكون ذلك من غير علم؟؟ سبحانه وتعالى عن قول المغترين وجهل الجاهلين، قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ وقال سبحانه: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾.

(تعلق العلم)

(ويتعلق العلم بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق انكشاف) لا تعلق تأثير كالقدرة، أو تخصيص كالإرادة، فإنه من المنكشف لله كلُّ واجب وكلُّ جائز وكلُّ مستحيل انكشافاً لا يسبقه خفاء ولا يلحقه نقص (إذ يعلم سبحانه أنه واحد لا شريك له، وأنه قادر على كل شيء، ولا يُعجزه شيء، وهكذا سائر الواجبات، ويعلم أن الشريك مستحيل، وأنه يستحيل عليه أن يتخذ زوجة أو ولداً، سبحانه عما يقول المفترون، ويعلم سبحانه وتعالى هذه المكوَّنات كلَّها وما يحدث فيها)

* * *

(صفة الحياة ودليلها)

(الحياة: صفة وجودية قائمة بذاته تعالى؛ تُصحّح لمن قامت به أن يكون مدركاً) أي: مدركاً لكل شيءٍ من الواجبات والمستحيلات والجائزات، عالماً بها مقتدراً عليها.

(وهي لا تتعلق بشيء)

(الدليل)

(ثبت أن الله سبحانه وتعالى قادر، ولا تكون قدرة بلا إرادة يترجَّح العمل ويبرز الفعل بها، ولا تكون إرادة تخصِّصُ وترجِّحُ بلا علم، فإذاً لا تكون هذه الصفات من القدرة والإرادة والعلم بدون حياة، والحياة شرط عقلي في إثباتها) فإنه لا يصح - عقلاً - أن يقال لميت إنه عالم أو قادر أو مدرك، لأنه فقد شرطها، وقد مرّ أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم.

(وقد قامت البراهين القاطعة على إثباتها، إذاً ثبتت الحياة، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾)

* * *

(السمع والبصر والكلام وأدلتها)

(السمع والبصر: صفتان وجوديتان، قائمتان بذاته تعالى ينكشف بهما كلُّ موجود)

(ويتعلق السمع والبصر بالموجودات خاصة، قديمة كانت أو حديثة) فإنه سبحانه وتعالى يسمع دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء

(ولا يتعلقان بالمعدومات سواء كانت مستحيلة أو جائزة) وكيف يعقل أن تتعلق بالمعدوم، والمعدوم من شأنه ألا يُرَى ولا يُسْمَع، وكيف تتعلق بالمعدوم ولم يَثْبُتْ هو في الوجود أصلاً.

(الكلام: صفة وجودية قائمة بذاته تعالى منزهة عن التقديم والتأخير والصحة والإعلال) بخلاف كلامنا نحن البشر فإننا ملجؤون مضطرون إذا أردنا أن نتكلم أن نقدم وأن نؤخر لنفهم على بعضنا البعض، فإنك مضطر إذا أردت أن تقول: زيد قادم أن تقدم الزاي ثم الياء ثم الدال وهكذا، وأن تجعل في ثنايا الحروف الصحيحة حروفَ إعلال، أما كلام ربنا فإنه منزه عن كل ذلك.

(وتتعلق صفة الكلام بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق دلالة) فإنّ كلام الله يدل أزلاً على أنّه واحد لا شريك له، ويدل أزلاً على استحالة الولد والصاحبة، وهكذا (بخلاف العلم فإنّ تعلقه بها تعلق انكشاف)

* * *

(الدليل)

(الدليل الذي يُعتمد إنما هو النقل، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾

وأيضاً: لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها، وهي الصمم والبكم والعمى وهي نقص؛ والنقص عليه مستحيل بمقتضى دليلي القدم والبقاء المتقدمين)

(وتجب لله تعالى هذه الصفات جميعها تفصيلاً، أما إجمالاً فيجب له تعالى كل كمال) وقد قال إمام الحرمين: يجب الإيمان بأن تنسب لله تعالى كلَّ كمال، وأن تنفيَ عنه كلَّ نقص.

* * *

(الصفات المعنوية)

صفات المعاني والصفات المعنوية متلازمتان: فيلزم من صفة القدرة أن يكون قادراً، ويلزم من صفة الكلام أن يكون متكلماً وهكذا، فكلٌّ من صفات المعاني والمعنوية تدلُّ إحداهما على الأخرى وترتبطُ بها ارتباطاً وثيقاً، إذ لا يُعقل أن يتصف بصفة القدرة ثم لا يكون قادراً؛ أو بصفة العلم ثم لا يكون عالماً، ولا يُعقل أن يكون قادراً من غير صفة القدرة، وهذا البحث مما يُذعن له العقل ويرضاه القلب، لأنَّ هذه الصفات المعنوية من البداهة بحيث لا تحتاج إلى دليل.

(الصفات المعنوية سبع: وهي كونه تعالى قادراً، مريداً، عالماً، حياً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، وهذه الصفات تُعرَف مع أدلتها ومتعلقاتها من صفات المعاني المتقدمة)

* * *

(المستحيلات)

(علِمْتَ أنه يجب لله تعالى عشرون صفة تفصيلاً، وهنا ستعلم أنه يستحيل عليه عشرون صفة تفصيلاً، وهي أضداد الصفات الواجبة، وأما إجمالاً فيستحيل على الخالق كلُّ نقص، كما يجب له كلُّ كمال)

(ويستحيل في مقابلة الوجود والقدم والبقاء: العدمُ والحدوثُ وطروُّ العدم) أي طروء العدم (وقد تقدمت أدلة وجوب الوجود والقدم والبقاء في أبحاثها، وهي كفيلة في إبطال هذه المستحيلات الثلاثة، فلا حاجة إلى إعادة ذكرها)

(ويستحيل في مقابلة المخالفة للحوادث المماثلة للحوادث، وتتحقق المماثلة بعشرة أشياء: بالجرمية، والعرضية، والتقيد في الزمان، والمكان، وأن يكون في جهة، أو تكون له جهة، والصغر والكبر) نعم، قد ترد بعض النصوص الموهمة للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ وكقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وكقوله في الحديث القدسي: «ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول. . .» ففي هذا وأمثاله للعلماء مذهبان:

١ ـ مذهب السلف القائلين بعدم التأويل، وإبقاء النصوص على ما هي عليه، وتفويض معناها إلى الله، فإنَّ عقولنا لا يسعها أنْ تحيط بفهم هذه النصوص، ومذهب السلف هو التأويل الإجمالي، والتفويض في المعنى التفصيلي للنص، فيقولون: يد الله، لا كأيدينا فقولهم: لا كأيدينا تأويل إجمالي، ثم يقولون: والله أعلم بمراده فهذا تفويض في تفصيل معنى اليد، يقول الله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ

تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ فالسلف يقولون: إن الواو قبل الراسخون هي واو استئناف، ويكون الوقف عند قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والخلف يقولون: إن الواو واو عطف، ولا حاجة للوقف، وإذا أمعنت النظر في حقيقة مذهب السلف رضي الله عنهم فإنه لا يخلو من تأويل إجمالي، فإنه لا يصح أن تكون اليد على حقيقتها التي نعرفها وهي الجارحة، فالله منزه عن ذلك فله «يد لا كأيدينا» وهذا تأويل، والذي يحمل على هذا التأويل الإجمالي قول ربنا عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

٢ـ مذهب الخلف القائلين بالتأويل، فبعد أن فسدت سليقة الناس في العربية، وأصبحوا يفهمون النصوص على غير مرادها، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، كان لابدّ لتقريب فهم هذه الآيات أن تُؤوَّل بما يوافق العربية ولا يصادم قواعد العقيدة، وينزه الله تبارك اسمه كلَّ تنزيه، فمثلاً يؤولون اليد بالقدرة، وبالنزول سرعة الإجابة، وبالاستواء الهيمنة والقهر، وهكذا في بقية النصوص، ودليلهم في ذلك قول ربنا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

(و) يستحيل كذلك (أن يكون له غرض في فعله أو حكمه، فهذه العشرة تستحيل على الله تعالى لأنها من صفات الحوادث)

(١ـ تستحيل الجرمية، لأن الجرم لا يخلو عن الحركة أو السكون، وكلٌّ من الحركة والسكون، حادث بالمشاهدة، والملازم للحادث الذي لا ينفك عنه عقلاً هو حادث مثله) وكذلك لأن الجرم هو الذي يأخذ حيزاً من الفراغ، فإذا أخذ حيزاً من الفراغ فإنه له بداية وله نهاية، وهذا محالٌ على الله تعالى (وثبت أن الله تعالى قديم، فإذاً قد استحال على الله سبحانه وتعالى أن يكون جرماً)

(٢ـ تستحيل العرضية لأن العرض من ألوان وأكوان وطعوم وروائح، وغير ذلك من كيفيات وكميات كلها حادثة بالمشاهدة) ودليل حدوثها أنك تجدها مرة وتفقدها مرات (والله سبحانه وتعالى قام الدليل على وجوب قدمه وبقائه في بحث القدم والبقاء، فانتفى عنه سبحانه أن يكون عرضاً)

(٣ـ يستحيل التقيد بالزمان لأن الزمن هو كناية عن حركة الفلك الدورية) كتعاقب الليل والنهار، واختلاف الفصول الأربعة، وتوالي الأشهر القمرية أو الشمسية وهكذا، والدليل على حدوثها تغيرها وعدم استقرارها، فهذا هو تعريف الزمن (على قول الفلاسفة، وأما أهل السنة فيقولون: إنَّ الزمن هو كناية عن مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزالة للإبهام) كقولك: آتيك عند طلوع الشمس، فطلوع الشمس متجدد معلوم، والإتيان متجدد موهوم، والمقارنة بينهما هي الزمن (وكلٌّ من المتجددين والمقارنة بينهما حادث، كما يشعر بذلك عنوان اللفظ ـ أي كلمة تجدد ـ فهي تدل على الحدوث، وأيضاً الفلك حركته حادثة بالدليل المتقدم في بحث الوجود، فإذاً استحال على الله تعالى أن يتقيد بالزمان، لأنه قد تقدم الدليل على وجوب القدم والبقاء فيما سلف)

(٤ـ يستحيل التقيد بالمكان لأن المتمكن فيه إما ساكن أو متحرك، وقد تقدم استحالة الحركة والسكون على الله تعالى، فإذاً استحال على الله تعالى أن يتقيد بالمكان)

(٥ـ٦ـ يستحيل أن يكون الإله في جهة أو يكون له جهة، لأن الجهة التي هي الفوق، التحت، الأمام، الوراء، اليمين، الشمال، لا تتصور ولا تعقل إلا ملازمة للجرم، وقد تقدم استحالة الجرمية عليه، فإذاً لا يتصور أن يكون له جهة أو يكون في جهة)

(٧ـ ٨ـ يستحيل الكبر والصغر على الإله لأنَّ الكبر معناه كثرة الأجزاء، والصغر معناه قلة الأجزاء، والمركب من أجزاء تجتمع وتفترق حادث

بالمشاهدة، وقد قام البرهان على وجوب القدم والبقاء فانتفى عنه الصغر والكبر بالمعنى المتقدم، وأمّا قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ فالمراد منه لازم المعنى) فالكبير: ـ وهو متعدد الأجزاء ـ يلزم منه أن يكون عظيماً، فننفي عن الله معناها ـ وهو كثرة الأجزاء ـ ونثبت له لازمها (وهو العظمة، وكذلك كل ما ورد من هذه الألفاظ مثل الرؤوف الرحيم وغير ذلك، فالمراد منها لازم المعنى: وهو الإحسان وإرادته) فالرحمة: رقة في القلب تقتضي الإحسان، فالرقة دليل ضعف منتفية في حقه تعالى، ولازمها وهو التكرم والإحسان ثابتة لله عز وجل، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة.

(٩ـ١٠ـ يستحيل الغرض في الفعل والحكم على الله تعالى فالفعل كالخلق والإماتة والرزق، والحكم كوجوب الواجبات وتحريم المنهيات، وغير ذلك من الأحكام، لأنَّ الغرض يحتاج إليه الناقص ليكتمل به، وقد وجب لله تعالى الكمال، واستحال عليه النقص بمقتضى دليلي القدم والبقاء المتقدمين) أي ليس لله غرض أو مصلحة في أفعاله أو أحكامه، فليس فعله من رزق أو إحياء أو إماتة لمصلحةٍ تبعثه على ذلك، وليس ما يفرضه من الأحكام على الناس، أو تشريع يشرعه لهم لمصلحةٍ تبعثه على ذلك الحكم، أو لغرض يريده من عباده، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، يقول الله تعالى: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه: «ولو أن عبادي كلهم أولهم وآخرهم وإنسهم وجنهم كانوا على أتقى قلب رجل واحد ما زاد ذلك في ملكي شيئاً» وقال أيضاً: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني» رواهما مسلم.

(وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ فليس المراد من هذه اللام العلة، وإنما هي لام المقارنة، والمعنى: وما خلقت الجن والإنس إلا مقرونين بفروض العبادة) فلا ينبغي أن يخلو حال المؤمن ولحظات حياته من

العبودية لله تعالى، ولا يتم له ذلك إلا أن تطابق حياتُه أوامرَ ربِّه وسننَ نبيه ﷺ مطابقة تامة، فإنْ فعل ذلك كان متعبداً حقاً.

(ويستحيل في مقابلة القيام بالنفس القيام بالغير، بأن يكون صفة قائماً بغيره، أو تكون ذاته مفتقرة إلى مخصِّص ومُوجِد، فلو كان صفة لاتصفتِ الصفة بالصفة، وهو مستحيل لما يترتب عليه من المتناقضات، وذلك أنَّ الصفة إن كانت القدرة واتصفت بالعلم فيلزم أن تكون القدرة لا قدرة لأنها العلم، وأن العلم لا علم لأنه القدرة، فيلزم عليه أن تقول: اجتمع قدرة وعجز وعلم وجهل إلى غير ذلك من المتناقضات التي لا آخر لها) لأنَّ القدرة لمَّا صارت علماً، حلَّ محلَّها العجز، والعلم لما صار مثلاً قدرة، حلَّ محلَّه الجهل وهكذا (فإذاً وجب له تعالى أن يكون ذاتاً متصفاً بالصفات، وأنَّ ذاته سبحانه وتعالى قديمة باقية على ما تقدم في بحث القيام بالنفس، فلا يجوز أن تكون ذاته مفتقرة إلى مخصِّص، فوجب له القيام بالنفس واستحال عليه القيام بالغير، قال تعالى: ﴿ ۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾)

(ويستحيل في مقابلة الوحدانية: التعدد له سبحانه وتعالى في ذاته، فلا شريك له، بل هو سبحانه وتعالى واحد في ذاته وصفاته وأفعاله، وقد تقدم في دليل الوحدانية ما يغني عن بيان ذلك)

(ويستحيل في مقابلة القدرة: العجز، لأنه لو كان عاجزاً لم يثبت شيء من الموجودات، ولكنه وُجِدَ فاستحال العجز)

(ويستحيل في مقابلة الإرادة: الفعل مع الغفلة والسهو والنسيان والعلة والطبع، وقد تقدم في بحث الإرادة الدليل على وجوبها له، وهو ينفي أن يكون الفعل مع الإكراه أو الغفلة أو النسيان أو السهو، وينفي أيضاً أن يكون الفعل بالعلة أو الطبع)

(بيان ذلك أنَّ الفعل يكون بالاختيار، وهو ما يصح من فاعله الفعل والترك،

كحركة زيد بعمله الخاص، ويكون أيضاً بالعلة وهو الذي يجب أن يصدر من فاعله ولا يمكن أن يتركه كالضوء الحاصل من الشمس فإنه يجب الضوء منها ولا تستطيع أن تتركه، وكحركة الخاتم عند حركة اليد فإنها تجب ولا يمكنه الترك، ولا يتوقف هذا الفعل على وجود شرط أو انتفاء مانع، ويكون بالطبع وهو ما يجب أن يصدر عن فاعله ولا يمكنه الترك، ويتوقف على وجود شرط أو انتفاء مانع وذلك كإحراق النار فإنه متوقف على شرط وهو المماسة للحطب الموقود مع عدم بلله)

حاصله أن الفعل على ثلاثة أنواع:

١ـ فعل مع الاختيار: يفعله أو يتركه فهو بالخيار.

٢ـ فعل بالعلة: يجب أن يصدر من فاعله؛ ولا خيار له في تركه، ولا يتوقف على وجود شرط أو انتفاء مانع؛ كحركة الخاتم عند حركة اليد، فليس للخاتم أي خيار في حركته أو سكونه، إنما هو مجبر في ذلك مع حركة اليد أو سكونها، وهكذا من يقول من الفلاسفة: إن وجود الأشياء علة تنشأ عن الباري من غير اختيار ولا توقُّفٍ على شرط ولا انتفاء مانع، فإنه بوجود الخالق؛ ستوجد المخلوقات حتماً؛ شاء ذلك أم أبى، وهذا كفر واضح.

٣ـ فعل بالطبع: ولا يختلف عن الفعل بالعلة إلا في وجود الشرط وانتفاء المانع كإحراق النار؛ فإنها لا تحرق إلا بشرط المماسةِ؛ وانتفاءِ البللِ المانعِ من الإحراق، فالفعل بالطبع لابد أن يوجد بوجود النار لكنْ مع انتفاء المانع ووجود الشرط، والفلاسفة تقول: إن الباري طبيعة تنشأ عنه الخلائق من غير اختيار له، ويتوقف ذلك على وجود شرط؛ وهو مثلاً عندهم: وجود المعادن الأساسية للخلائق؛ مع انتفاء الموانع من آلهة أخرى تمنع حدوث الأشياء، وهذا كفر أوضح مما قبله.

(وفعل الله سبحانه وتعالى هو فعل بالاختيار إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم

يفعل، ولا يصح أن يكون الله تعالى علة لوجود شيء أو طبيعة؛ لأنَّ معلول العلة ومطبوع الطبيعة لا يكون إلا معها، فإن كان العلة والطبيعة حادثتين فمعلولها ومطبوعها حادثان، وإن كانتا قديمتين فمعلولها ومطبوعها قديمان، والله سبحانه قد قام البرهان القاطع فيما تقدَّم على وجوب قدمه وبقائه، وهذا العالم الذي هو فعل من أفعاله قام البرهان القاطع على وجوب حدوثه، فإذاً لا يكون صدور هذا العالم عن الله تعالى إلا باختياره وإرادته، ولا يجوز أن يكون صادراً بالعلة ولا بالطبع)

(ويستحيل في مقابلة العلم: الجهل والظن والشك، والفعل مع الخطأ أو النسيان، وكل ما يناقض العلم أو يضاده، كيف وقد تقدم البرهان على وجوب علمه سبحانه وتعالى)

(ويستحيل في مقابلة السمع والبصر والكلام: الصمم والعمى والبكم، وقد ثبت شرعاً له تعالى وجوب السمع والبصر والكلام فانتفت أضدادها)

* * *

(الجائزات)

(يجوز في حق الله تعالى فعل كلِّ ممكن وتركه، من ذلك:

رؤية الله تعالى في الدار الآخرة فهي جائزة عقلاً، واجبة شرعاً، قال الله تعالى:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ وقد سألها سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام وهو نبي من أولي العزم، يستحيل عليه الجهل بأحكام الألوهية، فسأل ربه أن ينظر إليه، فما قال له سبحانه لا يمكن رؤيتي، ولكنْ علّق رؤيته سبحانه وتعالى على شيء ممكن ـ وهو استقرار الجبل ـ والمعلق على الممكن ممكن، فقال له:

﴿وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾) هذا هو المعتمد عند أهل السنة رضي الله عنهم: أن رؤية الله عز وجل في الدنيا جائزة عقلاً غير واقعة لأحدٍ من المؤمنين إلا لرسول الله ﷺ، أما في الآخرة فإنها واقعة شرعاً كما وعد ربنا تبارك وتعالى في كتابه الكريم وعلى لسان رسول الله ﷺ ولقد أفاض السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ في سرد الأحاديث المتعلقة برؤية ربنا يوم القيامة، يقول الشيخ أحمد المقري المغربي في منظومته: «إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة»:

ورؤيــــة الإلـــه بـــالأبصـــار ... تجـــوز عنـــد أهـــل الاستبصـــار
دون تقـــابـــــل أو اتصـــــال ... بـــل بـــالـــذي يليـــق بـــالجـــلال
وكـــون مـــوســـى سـأل الجليـــلا ... فـــي أمـــرهـــا غـــدا لنـــا دليـــلا
إذ مثلـــه لا يجهـــل المحـــالا ... فـــي حـــق مَـــنْ كلَّمـــه تعـــالـــى

وقد رأى خيرُ الورى الديانا | ليلة الإسراء به عيانا
في المذهب المصحَّحِ المشهور | وهو الذي يُنمى إلى الجمهور
والمؤمنون خصهم في الآخرة | بها، مُنِيلُهم مزايا فاخرة
كما أتى عن صاحب السيادة | فالجنة الحسنى، وذي الزيادة
وكم أحاديثُ بها صريحة | مروية من طرق صحيحة
كقوله كما ترون القمرا | وقبل هذا سترون الخبرا

(ومن الجائزات فعل الصلاح والأصلح كلطف الله بخلقه وتسهيل مصالحهم الدنيوية والأخروية، وعدم ما يزعجهم من أمراض وغيرها) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ و﴿مَا﴾: من ألفاظ العموم، لا يجب عليه شيء، لأنه القهار الجبار ذو الجلال العظيم، فأنَّى لأحدٍ كائناً ما كان أن يُمْلِيَ على ربِّ العزة شيئاً.

نعم وردت بعض النصوص التي قد تدل على الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ فهذه ليست كتابةَ وجوبٍ وإلزامٍ، إنما هي كتابة منةٍ وتفضلٍ وإحسانٍ.

يقول صاحب الجوهرة:

وقولهم إنَّ الصلاح واجب | عليه زور ما عليه واجب
ألم يروا إيلامه الأطفالا | وشبهها فحاذر المحالا

(خلافاً لمن قال: إن الصلاح والأصلح واجب على الله تعالى، ولو كان كما قالوا لما وقعت محنة ولا تكليف، وقد وقعت المحن والرزايا والبلاء، وكلفنا الله تعالى بالشرائع، فإنا نرى أنه خلق كافراً فقيراً مريضاً يعيش في البؤس ويموت على كفره، فيكون خالداً في عذاب دائم في الآخرة، فهذا وأمثاله يدل على أنه لا يجب على الله شيء مما يقال)

(ومنها) أي من الجائزات على الله تعالى (النبوة والرسالة، فالنبوة: هي إيحاء الله تعالى إلى إنسان بشرع يعمل به، فإذا أُمِرَ بتبليغه فهي الرسالة، والموحى إليه رسول، والإيمان بوقوع الرسالة والنبوة واجب)

* * *

(بعثة الرسل)

(يجب على كل مسلم أن يؤمن بأن الله تعالى قد أرسل رسلاً اصطفاهم من بني آدم، وأرسلهم إلى الناس مبشرين ومنذرين، ومبيِّنين لهم ما فيه صلاحهم في معاشهم ومعادهم ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ذلك ما يجب الإيمان به إجمالاً) فإرسال الرسل جائز عقلي واجب شرعي، لأنَّ الله كتب على نفسه الرحمة، ومن مقتضيات هذه الرحمة ألا يعذب الناس حتى يبعث إليهم مَنْ يبشِّرهم وينذرهم، يبشِّرهم برحمة الله ورضوانه وجنات النعيم، وينذرهم غضب الله وسخطه وعذاب السعير.

(وهناك أنبياء يجب الإيمان بهم تفصيلاً، وهم خمس وعشرون نبياً مَنْ أنكر واحداً منهم فقد كفر، وهم: إبراهيم، إسحق، يعقوب، نوح، داوود، سليمان، أيوب، يوسف، موسى، هارون، زكريا، يحيى، عيسى، إلياس، إسماعيل، اليسع، يونس، لوط، إدريس، هود، شعيب، صالح، ذو الكفل، آدم، سيدنا محمد صلوات الله عليهم أجمعين)

* * *

(حاجة الناس إلى الرسل)

(الناس محتاجون في كل زمان ومكان إلى المصلحين الذين يعملون على ما فيه سعادة الجماعة والأفراد، إذ لولا المصلحون لظل الناس في جهلهم يعمهون، لا يفرقون بين الرشد والغي، ولا بين الضار والنافع، أما الأمم التي حُرِمَتْ من المصلحين، ولم يقيض لها مَنْ يرشدها من المفكرين فإنها تكون منحطة في كل شيء، فرقي الأمم وانحطاطها منوطان بوجود المصلحين وعدمهم بلا نزاع).

* * *

(الواجبات للرسل)

(يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام، الأمانة، العصمة، الصدق، الفطانة، تبليغ ما أُمروا بتبليغه).

* * *

(الأمانة والعصمة)

(الأمانة هي: حفظ ظواهرهم عليهم الصلاة والسلام وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه، ولو نهي كراهة أو خلاف الأولى) لأنهم مؤتمنون على شرع الله، فكيف يأمرون الناس بالمعروف ولا يأتونه، أو ينهونهم عن المنكر ثم يقعون فيه هذا محال (فهم محفوظون ظاهراً من الزنا أو شرب الخمر أو الكذب وغير ذلك من منهيات الظاهر، ومحفوظون باطناً من الحسد والكبر والرياء، وغير ذلك من منهيات الباطن، والصحيح أن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب، فلا يقع منهم مكروه ولا خلاف الأولى، بل ولا مباح على وجه كونه مكروهاً) كالأكل حتى الشبع والتخمة فإنه مباح لكنه من وجهٍ مكروه فإنه لا يليق بالصالحين من العباد فضلاً عن الأنبياء (فإذا وقع صورة ذلك فهو للتشريع فيصير في حقهم واجباً أو مندوباً، كوضوئه عليه الصلاة والسلام مرة أو مرتين، وبوله قائماً وشربه قائماً، والمحرَّم لم يقع منهم إجماعاً، وما أوهم المعصية فمؤوَّل، ولا يجوز النطق به في غير مورده) أي في كتاب الله تبارك وتعالى (إلا في مقام البيان) والتعليم (وما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام فهو معصيةٌ صورةً) أي صورتها صورة معصية، حيث أكل من الشجرة بعد النهي عنها، لكنّ حقيقتَها نسيانٌ ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾

(لأنّ الله سبحانه وتعالى قد أخبر عنه بقوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ فوقعت منه المعصية بالتناسي فهي معصيةٌ صورةً، وكذا يقال فيما وقع من إخوة يوسف على القول بأنهم أنبياء، فإنّه وقع منهم صورة المعصية وهم صغار دون البلوغ) واعلم أن أفضل من تعرض لعصمة الأنبياء والتحدث عنهم بشكل واسع، وإيراد قصصهم المذكورة في القرآن، والتي

توهم أنهم وقعوا في معصية؛ بتحليل علمي منهجي: هو الإمام الفخر الرازي في كتاب له أسماه «عصمة الأنبياء»

(والدليل على وجوب الأمانة لهم والعصمة هو أن الله سبحانه وتعالى أمرنا باتباعهم في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم من غير تفصيل، والله لا يأمر بمحرم ولا مكروه ولا خلاف الأولى، فلا تكون أفعالهم محرّمة ولا مكروهة ولا خلاف الأولى لأن الله تعالى قال: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، وقد قال العلماء بوجوب الاعتقاد في عصمة الأنبياء والملائكة)

(والعصمة لغة: مطلق الحفظ، واصطلاحاً: حفظ الله تعالى للمكلف من الذنب مع استحالة وقوعه، ولا يجوز لنا سؤال العصمة بهذا المعنى، فإن أريد المعنى اللغوي جاز لنا سؤالها، والمشهور عصمة جميع الملائكة، وأما قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ فليس غيبة ولا اعتراضاً على الله، بل مجرد استفهام، وما ورد في قصة هاروت وماروت مما يذكره المؤرخون لم يصحَّ فيه شيء من الأخبار، بل هو افتراء اليهود وكذبهم، وتبعهم المؤرخون في ذلك، وقيل: كانا رجلين صالحين سميا بالملكين تشبيهاً لهما بالملكين)

***

(الصدق والفطانة)

(الصدق: هو مطابقة خبرهم للواقع)

(دليل وجوب صدقهم: أنهم لو لم يَصدُقوا للزم الكذب في خبره تعالى بتصديقه لهم بمعجزته النازلة منزلة: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني) فمعنى المعجزة: أنَّ عبدي صادق في ما بلغ عنِّي، بدليل ما خرقتُ له من العادات، مع تحدِّيه لكم في ذلك، ومع عجزكم في ما تحداكم به، إذاً فهو صادق في كل ما يبلغه عني.

(الفطانة: هي التفطن والتيقظ لإلزام الخصوم وإبطال دعاويهم الباطلة)

(دليل وجوب الفطانة لهم عليهم الصلاة والسلام آيات في كتاب الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ ومنها: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ ومنها: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾) وجه الدلالة في هذه الآيات أنَّ النبيَّ مطالبٌ أن يقيم الحُجَّة على مجادليه، ويُعرِّفهم الحقَّ عن طريق المجادلة ـ بالتي هي أحسن ـ وقوةُ الحُجَّة والدليل لا تتم إلا بكمال العقل، وتمام الفطنة، مع حضور البديهة، وسرعة الجواب عن كلِّ الشبهات، فإن كان مغفَّلاً أولم يستطِعْ إفحام قومه فإنهم يقيمون الحجة عليه ويتهمونه بالكذب.

روى الآجري في «الشريعة» وأبو نعيم في «حلية الأولياء» عن وهب بن منبه أنه قال: «قرأت في أحد وسبعين كتاباً من الكتب السابقة فوجدت في جميعها أنَّ الله لم يعط جميع الناس من بدء الدنيا إلى انقضائها من العقل في جنب عقل محمد ﷺ إلا كحبَّة رملٍ مِنْ جميع رمال الدنيا، وإنَّ محمداً ﷺ أرجحُ الناسِ عقلاً وأفضلُهم رأياً».

(ومن لم يكن فطناً بأن كان مغفلاً فإنه لا يمكنه إقامة الحجة ولا المجادلة)

(وجوب التبليغ)

(أما وجوب تبليغهم ما أُمِرُوا بتبليغه فواضح، ودليله: أنهم لو كتموا شيئاً مما أُمِروا بتبليغه للخلق لكنّا مأمورين بكتمان العلم) وكاتم العلم ملعون، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

* * *

(المستحيلات على الرسل)

(ويستحيل عليهم أضداد هذه الصفات، وهي الخيانة والكذب والغفلة وعدم الفطنة وكتمان شيء مما أُمِروا بتبليغه)

(وإذا وجب للأنبياء عليهم الصلاة والسلام الصفات المتقدمة بأدلتها استحالت هذه الأضداد لاستحالة اجتماع الضدين)

(والجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام الأكل والشرب والجماع الحلال وسائر الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقصٍ في مراتبهم العلية كالمرض والإغماء القليل، وأما التي تؤدي إلى نقص كالجذام والبرص والعمى وغيرها من الأمور المنفِّرة فإنها ليست بجائزة على الأنبياء، وما يحكى عن سيدنا أيوب عليه الصلاة والسلام وما أشبه ذلك فهو باطل غير صحيح)

(وأما السهو فممتنع عليهم بالأخبار البلاغية، كقولهم: الجنة أعدت للمتقين، وعذاب القبر واجب، وجائز عليهم في الأفعال البلاغية كالسهو في الصلاة للتشريع)

(والنبوة فضلٌ مِنَ الله تعالى يؤتيه مَنْ يشاء مِنْ عباده فلا تكون بكسب ومباشرة أسباب مخصوصة، كملازمة الخلوة والعبادة وتناول الحلال، كما زعمت الفلاسفة) يقول صاحب الجوهرة:

ولم تكن نبوة مكتسبة ... ولو رقى في الخير أعلى عقبة

بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن ... يشاء جل الله واهب المنن

(والخلاف بين المسلمين والفلاسفة في أن النبوة مكتسبة أو غير مكتسبة، مبنيٌّ على الخلاف في معناها، فالنبوة عند المسلمين: هي ما تقدم أول البحث من أنها إيحاء.. وذهبت الفلاسفة: إلى أنها صفاءٌ وتجلٍّ للنفس يحدث لها من

الرياضات بالتخلي عن الأمور الذميمة، والتخلق بالأخلاق الحميدة، ويلزم على قولهم باكتسابها تجويزُ نبيٍّ بعد سيدنا محمد ﷺ أو معه، وذلك يستلزم التكذيب للقرآن الكريم والسنة، قال تعالى في حق الرسول ﷺ: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «لا نبيَّ بعدي» وأجمعت الأمة على إبقائه على ظاهره) على قاعدة أصولية تقول: النكرة بعد النفي بـ «لا» إن بُنِيتْ على الفتح فهي نص في العموم وإن رُفِعتْ فهي ظاهرة في العموم، مثال ذلك إن قلت: لا رجلَ في الدار، فإنك تنفي نفياً قاطعاً وجود رجال في البيت، ولا يحتمل كلامك شيئاً آخر، وإن قلت: لا رجلٌ في الدار فإنَّ كلامك يحتمل نفي وجود رجل واحد، ويحتمل إثبات وجود عدد من الرجال، فكأنك تقول: لا رجلٌ واحدٌ في الدار، وتأمَّل قوله ﷺ: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» بناها على الفتح فنفى نفياً باتاً قاطعاً كلَّ حول وقوة للعبد منه ومن غيره إلا بالله.

* * *

(المعجزات)

(أيّد الله أنبياءه ورسله بالمعجزات حيث أظهرها على أيديهم تصديقاً لهم في دعوى النبوة والرسالة وفيما بلّغوه عن الله عز وجل، لأنها نازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني).

(والمعجزة لغة: مأخوذة من العجز، وهو ضد القدرة، وعرفاً: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي الذي هو دعوى الرسالة أو النبوة مع عدم المعارضة) فالمعجزة أمر خارق لأمور العادة لا لأحكام العقل الواجبة، فإنها قد تَخْرِق عادةَ حَرْقِ النار، وتسكينِ الأسبرين، وانشقاق القمر، وغير ذلك من الأمور التي ألفها العباد بالعادة والتكرار، أما أحكام العقل الواجبة فلا تخرقها المعجزة كالواحد يزيد واحداً يساوي اثنين، فإنَّ المعجزة لا تخرق ذلك فتجعلها ثلاثة، وهل هذا قصور في المعجزة؟ لا، بل هو مِنْ كمالها ألا تخرق الأحكام العقلَية الواجبة، وإلا لانقلبت الحقائق، واضطربت الموازين، ولأصبح الواجب جائزاً أو مستحيلاً، والمستحيل واجباً، ولعمّت الفوضى في نظام الكون كما تقدم في بحث تعلقات القدرة والإرادة فراجعه هناك (وقال السعد في تعريفها: هي أمر يظهر بخلاف العادة على يد مدّعي النبوة أو الرسالة عند تحد)

(وقد اعتبر المحققون فيها سبعة قيود:

١ـ أن تكون قولاً أو فعلاً أو تركاً، كالقرآن، وكنبع الماء من بين أصابعه ﷺ، وكعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وخرج بهذا القيد الصفة القديمة، كما إذا قال: آية صدقه كون الإله متصفاً بصفة الاختراع) فإنَّ قوله هذا هو تحصيل حاصل، لأن المنفرد بالاختراع هو الله، وليس في هذا القول أدنى إعجاز.

(٢ـ أن تكون خارقة للعادة، وهي ما اعتاده الناس واستمروا عليه مرة بعد أخرى، وخرج بذلك غير الخارق للعادة، كما إذ قال: آية صدقه طلوع الشمس من حيث تطلع وغروبها من حيث تغرب)

(٣ـ أن تكون على يد مدعي النبوة أو الرسالة وخرج بذلك:

الكرامة: وهي ما تظهر على يد عبدٍ ظاهر الصلاح.

والمعونة: وهي ما تظهر على يد العوام تخليصاً من الشدة..

والاستدراج: وهو ما يظهر على يد فاسق خديعة ومكراً به.

والإهانة: وهي ما تظهر على يده تكذيباً له كما وقع لمسيلمة الكذاب، فإنه تفل في عين أعور ليبرأ فعميت الصحيحة) وكل هذه خوارق للعادات، وقد أورد الإمام السهيلي في «الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام» شيئاً من قصص مسيلمة الكذاب فقال: «كانت آياته منكوسة؛ تفل في بئر قوم سألوه ذلك تبركاً؛ فملح ماؤها، ومسح رأس صبي؛ فقرع قرعاً فاحشاً، ودعا لرجل في ابنين له بالبركة؛ فرجع إلى منزله فوجد أحدهما قد سقط في البئر؛ والآخر قد أكله الذئب، ومسح على عيني رجل استشفى بمسحه؛ فابيضت عيناه».

(٤ـأن تكون مقرونة بدعوى النبوة أو الرسالة حقيقة أو حكماً بأن تأخرت زمناً يسيراً، وخرج بذلك الإرهاص، وهو ما كان قبل النبوة والرسالة تأسيساً لها كإظلال الغمام له عليه الصلاة والسلام قبل البعثة)

(٥ـ أن تكون موافقة للدعوى، وخرج بذلك المخالف لها كما إذا قال: آية صدقي انفلاق البحر فانفلق الجبل)

(٦ـ أن لا تكون مكذِّبة له، وخرج بذلك فيما إذا قال: هذا الحجر أو هذا الحيوان يشهد بصدقي، فنطق بأنه مفترٍ كذابٌ بدعوى النبوة)

(٧ـ أن تتعذر معارضته، وخرج بذلك السحر، ومنه الشعبذة: وهي خفة في

اليد يرى أن لها حقيقة ولا حقيقة لها كما للحواة) وهم الذين يلعبون بالحيات ويوهمون الناس بأنها مسخَّرة لهم.

(وزاد بعضهم قيداً ثامناً: وهو أن لا تكون في زمن نقض العادة، كزمن طلوع الشمس من مغربها، فخرج بذلك ما يقع من الدجال، كأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت)

(وقد نظم بعضهم أقسام الأمر الخارق للعادة فقال:

إذا ما رأيت الأمر يخرق عادة	فمعجزة إن من نبي لنا صدر
وإن بان منه قبل وصف نبوة	فالارهاصَ سمهُ تتبع القوم في الأثر
وإن جاء يوماً من ولي فإنه الـ	كرامة في التحقيق عند ذوي النظر
وإن كان من بعض العوام صدوره	فكنُّوه حقاً بالمعونة واشتهر
ومن فاسق إن كان وفق مراده	يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
وإلا فيدعى بالإهانة عندهم	وقد تمت الأقسام عند الذي اختبر)

* * *

(السمعيات)

سميت سمعيات لأنها ـ كما قال الإمام الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» ـ:

تتوقف على السمع من الاعتقادات التي لا يستقل العقل بإثباتها، أي فلا طريق إلى معرفتها إلا بالكتاب والسنة، بناءً على إيماننا الجازم بأنَّ ما جاء به سيدنا محمد ﷺ صدقٌ كله.

(عذاب القبر ونعيمه: وإضافته للقبر للغالب، وإلا فكلُّ ميت أراد الله تعالى تعذيبه عذب، قُبِر أو لم يُقبَر، ولو أكلته الدواب أو حُرِق وصار رماداً وذُرِّي في الرياح) فالله قادر على تعذيبه، كما هو قادر على جزائه بالحسنى، ومنه ما رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كان رجل يسرف على نفسه فلما حضره الموت، قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذرّوني في الريح، فوالله لئن قدر عليَّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذَّبه أحداً، فلما مات فُعِلَ به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له»

(وقد اتفق أهل الحق على أن المعذَّب البدن والروح جميعاً، ويكون هذا العذاب للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين، ويدوم على الأولين، وينقطع عن بعض عصاة المؤمنين، ومن عذاب القبر ضغطُه ـ أي التقاء حافتيه ـ حتى تختلف أضلاع المعذب، ولا ينجو من ذلك أحد ولو صغيراً، سواء كان صالحاً أو طالحاً إلا الأنبياء، وإلا فاطمة بنت أسد) وذلك بسبب دعوة الرسول ﷺ لها، وهي أمُّ سيدنا عليٍّ رضي الله عنه، وذلك لأن النبي ﷺ نشأ في بيتها، وذلك عندما كفله عمه أبو طالب بعد وفاة جده، عن أنس بن مالك قال: «لما ماتت

فاطمة بنت أسد بن هاشم؛ أمُّ عليٍّ، دخل عليها رسولُ الله ﷺ، فجلس عند رأسها، فقال:

«رحمك الله يا أمي، كنت أمي بعد أمي، تجوعين وتشبعينني، وتعرين وتكسونني، وتمنعين نفسك طيب الطعام وتطعمينني، تريدين بذلك وجه الله والدار الآخرة، ثم أمر أن تغسل ثلاثاً وثلاثاً، فلما بلغ الماء الذي فيه الكافور، سكبه عليها رسولُ الله ﷺ بيده، ثم خلع رسولُ الله ﷺ قميصه فألبسها إياه، وكُفِّنَتْ فوقه، ثم دعا رسول الله ﷺ أسامة بن زيد، وأبا أيوب الأنصاري، وعمر بن الخطاب، وغلاماً أسود يحفروا، فحفروا قبرها، فلما بلغوا اللحد؛ حفره رسولُ الله ﷺ بيده، وأخرج ترابه بيده، فلما فرغ، دخل رسول الله ﷺ، فاضطجع فيه، وقال: الله الذي يحيي ويميت، وهو حيٌّ لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد، ولقنها حجتها، ووسِّعْ عليها مدخلها، بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين» قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه روح بن صلاح وثقه ابن حبان والحاكم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح. وروى أيضاً الطبراني في الأوسط: عن ابن عباس قال: «لما ماتت فاطمة أمُّ عليِّ بن أبي طالب؛ خلع رسول الله ﷺ قميصه، وألبسها إياه، واضطجع معها في قبرها، فلما سوَّى عليها التراب، قال بعضهم: يا رسول الله رأيناك صنعتَ شيئاً لم تصنعْه بأحد، فقال: إني ألبستها قميصي لتلبس من ثياب الجنة، واضطجعت معها في قبرها ليُخَفِّف عنها من ضغطة القبر، إنها كانت أحسن خَلق الله إليَّ صنيعاً بعد أبي طالب» (وإلا من قرأ سورة الإخلاص في مرضه) لما رواه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الحلية عن عبد الله بن الشخير قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ قل هو الله أحد في مرضه الذي يموت فيه لم يُفتَنْ في قبره، وأَمِنَ مِنْ فتنة القبر، وحملته الملائكة يوم القيامة بأكفها حتى تجيزه الصراط إلى الجنة».

(وسورة تبارك كل مساء) لما رواه الترمذي عن ابن عباس قال: ضرب بعض أصحاب النبي قباء على قبر وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا هو بإنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأتى النبيَّ فأخبره، فقال رسول الله ﷺ: «هي المانعة، هي المنجية تنجيه من عذاب القبر»

(ولو نجا أحد لنجا منها سعد بن معاذ الذي اهتز عرش الرحمن لموته كما ورد في الحديث الصحيح) الذي رواه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار وابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: «للقبر ضغطة، ولو نجا منها أحد لنجا سعد بن معاذ».

(نعيم القبر: يكون للمؤمن لما ورد في ذلك من النصوص التي بلغت مبلغ التواتر: من ذلك أن يفسح للمؤمن في قبره مدَّ بصره يتنعم في الجنة حتى قيام الساعة) الإيمان بعذاب القبر ونعيمه واجب؛ ولكن لا يكفر منكرهما؛ لأنَّ الأدلة الواردة فيهما لم تبلغ مبلغ القطع والجزم الذي يوجب الإيمان بهما، وإن كانت الإشارة إلى عذاب القبر في قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ فلا يحكم على منكره بالكفر؛ بل يحكم عليه بالفسق.

(وإليك بعض النصوص الواردة في الكتاب والسنة:

روى الخمسة عن البراء عن النبي ﷺ قال: «إذا أقعد المؤمن في قبره أُتي، ثم يشهد أن لا إله إلا الله؛ وأن محمداً رسول الله، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِى الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَفِى الْءَاخِرَةِ﴾». وقال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾.

وقد أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت

رسول الله ﷺ يقول: «يُسلِّط الله على الكافر في قبره تسعة وتسعين تنيناً؛ تنهشه وتلدغه حتى قيام الساعة، لو أن تنيناً منها نفخ على الأرض ما أنبتت منها خضراء».

والتنين: هي الحية العظيمة.

* * *

(البعث)

(البعث: هو عبارة عن إحياء الموتى وإخراجهم من قبورهم بعد جمع أجزائهم الأصلية.

والحشر: عبارة عن سوقهم جميعاً إلى الموقف الذي يقفون فيه بين يدي الله عز وجل. ولا فرق في ذلك بين مَنْ يُجَازَى ـ وهم الإنس والجن والملك ـ وبين مَنْ لا يُجَازَى كالبهائم على ما صححه المحققون، والآيات في ذلك كثيرة قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾) وقد أجمع العلماء على أنه يكفر منكر البعث والحشر، لتواتر الأدلة الواردة فيهما.

* * *

(الوزن والميزان)

(يجب الاعتقاد في الوزن والميزان، فالوزن: هو وزن أفعال العباد، وهو ميزان واحد على الراجح، قال تعالى: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٨ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾)

وليس لنا أن ندخل في تفاصيل شكل هذا الميزان، هل له كفة أو كفتان؟ وكيف توزن فيه أعمال العباد؟ فهذه من المغيّبات التي ليس طريقها الاجتهاد ولا إعمال العقل، إنما طريقها الخضوع والإذعان.

* * *

(السؤال والحوض والصراط)

(قد دلت عليها الأدلة السمعية، فالصراط: جسر ممدود على متن جهنم؛ أدق من الشعرة وأحد من السيف؛ يَعبُره أهل الجنة وتزِلُّ به أقدام أهل النار، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾)

وفي هذا يقول صاحب إضاءة الدُّجُنّة:

وهكــذا الحســاب والميــزان	ممــا بــه قــد وجــب الإيمــان
وتــوزن الصحــف بــلا أشكــال	وقيــل بــل أمثلــة الأعمــال
وكــالصــراط ذي الكــلاليــب ومَــنْ	أُنقِــذ منــه فهــو بــالفــوز قَمِــنْ
جســر علــى متــن جهنــم التــي	يهــوي بهــا مَــنْ رجلــه قــد زلــتِ
ومـــا يقـــال إنـــه أَرَقُّ	مــن شعــرة صــدِّقــه فهــو حــق
والنــاس إذ ذاك ذوو أحــوال	نــاج ســريعــاً أو مــع الأهــوال
ومنهــم المــوبــق والمخــردل	ممــن بــه عــن الجنــان يُعــدَل
للمــار وهــي مسكــن الكفــار	ومَــنْ أبــى عــن طــاعــة الغفــار

نسألك الفوز والسلامة يوم الحسرة والندامة، إنك سميع قريب مجيب.

انتهى

شرح كتاب «المعرفة في بيان عقيدة المسلم»

ولله الحمد والمنة أولاً وآخراً

* * *

ملحق في عقيدة القضاء والقدر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدَّره تقديراً، والصلاة والسلام على مَنْ أرسله الله بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وعلى آله وأصحابه ومَنْ سار على نهجهم واقتدى بهديهم، إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه لمحة سريعة عن عقيدة القضاء والقدر، فنقول وبالله التوفيق، وعليه كلُّ التوكل والاعتماد:

ـ تعريف القضاء والقدر:

معنى القضاء: هو تعلق إرادة الله أزلاً بالأشياء على حسب ما يقتضيه علمه تعالى الذي أحاط بما كان وبما يكون من المخلوقات من طاعة ومعصية وخير وشر وصلاح وفساد وغير ذلك.

أما القدر: فهو إيجاد الله الأشياءَ على قَدَرٍ مخصوصٍ وتقديرٍ معينٍ في ذواتها وأحوالها كإيجاد الله زيداً فعلاً وفق ما سبق في علمه وقضائه.

وقد يطلق القضاء على القدر، والقدر على القضاء، ولا ضير في ذلك.

فالإيمان بالقضاء والقدر أن تذعن وتوقن أن الله يعلم بعلمه الكاشف الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر، يعلم خواطر النفوس، وخلجات القلوب، والحركات والسكنات، وقضى بإيجاد الأشياء أزلاً على وفق هذا العلم على قدر مخصوص، وصفات مخصوصة، في أزمنة مخصوصة، وأمكنة مخصوصة، ثم قدَّر ذلك فأوجده

على وفق علمه وقضائه، ولا تظُنَّنَّ أن هذا الترتيب الزماني واجب في حقه تعالى، لأن الله لا يقيده زمان ولا مكان، بل هو خالق الزمان والمكان، فعلمه قديم، وإرادته قديمة، وقضاؤه قديم، وقدره قديم سبحانه وتعالى، وإذا أراد شيئاً أن يقول له: كن فيكون.

هذا موجز العقيدة بالقضاء والقدر، وهذا ما يجب أن نؤمن به ونسلم، وأن يرضى المؤمن رضاء كاملاً بكل ما يقدره الله، فإذا أصابه خير سُرَّ به وشكر، وإن أصابه ضر؛ احتسب وصبر، ومهما نزل به من خير أو شر؛ فإنه ليس من فلان وعلان، ففلان وعلان خلقٌ من خلقه، وقَدَرٌ من قدره، وسبب من عنده، والنافع والضار على الحقيقة هو الله.

وما لم تكن على هذه الدرجة العالية من التسليم والرضا عن الله في كل شيء؛ فإن في إيمانك نقصاً ينبغي أن تكمله، وخللاً يجب تداركه.

فشأن المؤمن ألا يسيء الأدب مع الله فيعترض عليه في شيء، أو يستدرك عليه في شيء، ولا يقول: لِمَ كتبت عليَّ كذا؟ وهلّا قدرت عليّ كذا.

هذا شأن الكافر أو الفاسق؛ أو البعيد عن الله وعن حقيقة الإيمان التي هي الرضا والتسليم والسرور بما عند الله.

ولقد ضرب أصحاب رسول الله ﷺ أروع الأمثلة في الرضا عن الله، ولقد جازاهم الله على هذا الرضا خير الجزاء، روى مسلم عن أبي هريرة قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

قال فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأتوا رسول الله ﷺ، ثم بركوا على الركب، فقالوا: أي رسول الله؛ كُلِّفنا من الأعمال ما نطيق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال

رسول الله ﷺ: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم ذلَّتْ بها ألسنتهم، فأنزل الله في أثرها: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾.

فلما فعلوا ذلك؛ نسخها الله تعالى فأنزل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ قال: نعم، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ﴾ قال: نعم، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ قال: نعم، ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ قال: نعم».

والذي عليه علماء هذه الأمة سلفاً وخلفاً، عدم جواز الخوض في مسائل القضاء والقدر، والاقتصار قدر الإمكان في ذلك على ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ دون الدخول في فلسفة ذلك، أو الغوص في دقائقه.

روى ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: بهذا أمرتم أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم».

وروى الطبراني عن ثوبان وعبد الله بن مسعود، وأبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود، وابن عدي في الكامل عن ابن عمر قالوا: قال رسول الله ﷺ: «إذا ذكر القدر فأمسكوا» والأدلة متكاثرة في كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ في أنَّ كل شيء في هذا الكون بقضاء الله وقدره، ومشيئتَه مشيئةٌ مطلقة، وإرادته لا يقيدها شيء، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

ـ يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا

مُبۡعَدُونَ﴾ أي عن النار مبعدون، أي: فقد سبق في علم الله وقضائه أنَّ هؤلاء لن يدخلوا النار.

- ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾.

- ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾.

- ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

- ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ۝٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾.

- ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝٢٢ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾.

- ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَلَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٩٣﴾.

- وروى الترمذي عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه».

- روى أبو داود والترمذي واللفظ له عن عطاء قال: لقيت الوليد بن عبادة بن الصامت صاحب رسول الله ﷺ، فسألته: ما كان وصية أبيك عند الموت؟ قال: دعاني أبي، فقال لي: يا بني اتق الله، واعلم أنك لن تتقي الله حتى تؤمن بالله، وتؤمن بالقدر كله خيره وشره، فإن مت على غير هذا دخلت النار، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب، فقال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر ما كان وما هو كائن إلى الأبد».

ـ وروى الشيخان عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله عز وجل قد وكَّل بالرحم ملكاً، فيقول: أيْ ربِّ نطفة، أيْ ربِّ علقة، أيْ ربِّ مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقاً، قال: قال الملك: أيْ ربِّ ذكر أو أنثى؟ شقي أو سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه».

ـ وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله طوبى لهذا؛ عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه، قال: أَوَغير ذلكِ يا عائشة؛ إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم».

ـ وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده؛ أتلومني على أمر قدَّره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة، فحج آدم موسى، فحج آدم موسى».

ـ وأخرج اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» أن عمر بن الخطاب، خطب بالجابية فتشهد ثم قال: من يضلل الله فلا هادي له، وكان الجاثليق [ترجمان] بين يديه، ثم قال: لا؛ إن الله لا يضل أحداً، فقال عمر: ما يقول؟ فكرهوا أن يخبروه، ثم عاد، فقال من يضلل الله فلا هادي له، فأنكر الجاثليق مرة ثانية، فقالوا: يا أمير المؤمنين، يزعم أن الله لا يضل أحداً، فقال عمر: كذبت يا عدو الله بل الله خلقك؛ والله يضلك؛ ثم يميتك؛ فيدخلك النار إن شاء الله، والله لولا ولث ـ أي إعطاء عهد لك ـ لضربت عنقك، إن الله خلق الخلق، وقال حين خلق آدم نثر ذريته في يده، وكتب أهل الجنة وما هم عاملون، وكتب أهل النار وما هم عاملون، ثم قال: هؤلاء لهذه، وهؤلاء لهذه، فتفرق الناس وما يختلف في القدر اثنان.

- بعض الشبه التي قد ترد في عقيدة القضاء والقدر:

قيل: إن الله عز وجل كتب كل شيء في الأزل، وقدره على عباده فهو واقع لا محالة، أليس هذا من باب الجبر، فإنه مهما فعل ابن آدم من خير أو شر أو أي عمل فلن يخرج من دائرة القدر؟

والجواب: إذا عرفت معنى الجبر زال عنك هذا الإشكال، فالجبر هو: مصادمة إرادة المجبور، فأنت تريد مثلاً أن تخرج من الباب فأضع يدي على كتفك وأدفعك فلا أمكنك من الخروج، هذا هو الجبر، وتأمل في أفعالك هل أكرهك أحد عليها، أم تُقْدِم عليها بكامل إرادتك ومطلق حريتك، دون أن تشعر أنَّ ثَمَّتَ من يسوقك رغماً عنك إلى هذا الفعل أو إلى غيره، إننا بقليل من التأمل ندرك أن الله عز وجل أنعم على الإنسان بنعمة من أعظم نعم الله في هذا الكون هي نعمة الإرادة والاختيار، وعندما تفعل أي فعل فاعلم أن هناك إرادتين، إرادة الله، وإرادتك، وقدرتين: قدرة الله، وقدرتك، أما إرادة الله عز وجل فإرادة خلق وإيجاد، وأما إرادتك فإرادة كسب واختيار، فأنت أيها العبد لا تملك أن تخلق فعلاً تقدم عليه مهما كان، وفي نفس الوقت لست مجبوراً على فعله ولا مكرهاً، يقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

فخالق لعبده وما عمل موفق لمن أراد أن يصل

و أما أنت أيها العبد فحرُّ الإرادة، دون أن تكون خالقاً ولا مجبوراً، وتأمل في هذه الآية الكريمة ليتضح لك الأمر فإنها الفيصل في ذلك ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

أي: لو شاء الله لجعلكم جميعاً مهتدين، أو لجعلكم جميعاً على الضلال، ولكن بخلقه و مشيئته يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ولتسألن يوم القيامة عما كسبتموه واخترتموه من هداية أو ضلال.

وعنـدنـا للعبـد كسـب كُلِّفـا ولـم يكـن مـؤثِّـراً فلتعـرفـا

وكل ما عدا ذلك فهو مخالف لمجمل النصوص القرآنية، ومخالف كذلك للعقل السوي الذي ينظر إلى الأمور نظرة المتبصر والمتأمل فالحمد لله على نعمة الإسلام.

...

ـ شبهة أخرى:

إذا كان الله قد قدر الأمور، وخلق الجنة وملأها بأهلها، وخلق النار وملأها بأهلها، ففيم العمل، ولم الحساب؟

والجواب: أما العمل: فلأننا مأمورون به، ولأنا عبيد لله شأننا الطاعة والانقياد، وإلا فلا معنى للابتلاء في هذه الحياة الدنيا، ولا للحساب يوم القيامة، ولا للجنة ولا للنار.

فينبغي علينا أن نعمل للهداية، فإن كان الله قد كتب في الأزل أننا مهتدون، فعملنا ميسر لذلك، وإن كتب على أحد ـ نسأل الله السلامة ـ الشقاء، فعمله ميسر لذلك.

روى البخاري عن علي رضي الله عنه قال: كنا جلوساً مع النبي ﷺ ومعه عود ينكت في الأرض وقال: ما منكم من أحد إلا قد كُتِب مقعده من النار أو من الجنة، فقال رجل من القوم: ألاَ نتّكل يا رسول الله، قال: لا، اعملوا فكلٌّ ميسر، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ . . .﴾

وأما الحساب: فإنه يحاسبنا على ما اخترناه وعملناه بملء حريتنا وكامل إرادتنا، وسأضرب لك مثلاً يوضح هذا الأمر:

لو أمسكتُ بكأس من زجاج، فكسرتُها متعمداً للكسر وأنا صحيح كامل العقل مدركٌ عاقبة ما أفعل، أفلا أُحاسب وأُلام على ذلك؟

ولو أن رجلاً ترجف يده، لا يملك أن يحركها أو يسكنها، فوقعت الكأس

من يده وانكسرت، فهل يحاسب؟ طبعاً لا.

وهذا فرق ما بين الصورتين في الحساب والعقاب، الأول عوقب لأنه فعل ذلك بكامل حريته، والثاني عوفي من العقوبة لأنه فعل ذلك من غير إرادة أو اختيار.

ولو أن رجلاً عمد إلى قتل زيد، قاصداً لذلك فإنه يقتص منه جزاء فعلته.

ولو أن آخر وقع من علوٍ على زيد، فقتله فإنه لا يضمن ولا يحاسب لأنه مُلْجَأ لذلك لا مفر له من الوقوع عليه.

أظن - بل أوقن - أن الحساب لا بد منه وأن النار لا بد منها، لتفرق بين الصورتين وقس على ذلك، والحمد لله على ما وهب وأنعم.

وينبني على ذلك أنه لا يجوز لأحد أن يحتج بالقدر، فلا يجوز أبداً لرجل وقع في معصية أن يقول: إن الله كتب عليَّ هذه المعصية، ولا مفر لي منها، وهذا قضاء الله وقدره.

إنها إساءة أدب مع الله عز وجل، أن تعصيَه بكامل إرادتك واختيارك، ثم - خوفاً من العقاب والملامة - تتهرب لتقول: إن الله قدَّر عليّ ذلك، إذاً من يقل ذلك فإني سأقوم فألطمه على وجهه لطمة تؤذيه إيذاء شديداً، وأقول له: إن الله قدَّر عليّ وعليك ذلك.

إن من يحتج بالقدر بهذه الإساءة أولئك هم خصماء الله كما ورد في الحديث الذي رواه الطبراني في «الأوسط».

نعم يجوز الاحتجاج بالقدر في فعل الطاعات، فإذا تهجدت في الليل فاضرع إلى ربك، وابتهل إليه، وتبرأ من نفسك، واثنِ على ربك أنْ قدر لك ذلك ووضعك في هذا المكان وهكذا كان رسول الله ﷺ يصفح ويعفو عمن أساء إليه أو قصَّر معه في شيء وهذا من تمام خُلُقِه ﷺ.

يروي ابن حبان عن أنس قال: «خدمت النبي عشر سنين فما بعثني لحاجة لم أتمها إلا قال: لو قدر لكان».

فإن قلت: كيف احتج آدم بالقدر في قول النبي: (فحج آدم موسى)؟

والجواب: أن الأحكام التكليفية الخمسة من وجوب وحرمة وندب وكراهة وإباحة إنما تجري في هذه الحياة الدنيا، ويجب الالتزام بها وعدم الخروج عما شرعه الله ما دمنا أحياء نتقلب في هذه الدنيا.

أما في الدار الآخرة أي الموت فما بعده، فلا عمل ولا تكليف، إنما هو الحساب والجزاء، وما دار من حديث بين موسى وآدم ليس في هذه الحياة الدنيا، إنما هو بعد مماتهما مما أخبرنا عنه الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، هذا ما عليه العلماء في توجيه ذلك، والله أعلم.

وشبهة أخرى يلوكها الغرب والمستشرقون الذين حُرموا طعم الإيمان ولم يتفيؤوا ظلاله، يقولون: إن عقيدة القضاء والقدر أدت بالمسلمين إلى الكسل والتواكل، وما حلَّ ما حلَّ بهم من ذلٍّ وهوانٍ إلا من هذه العقيدة.

كذبوا والله، إن هذه العقيدة تدفع بالمؤمن قدماً إلى العمل، وتحثه على الإبداع والإتقان، وتأخذ بيده ليبلغ أعلى المراتب في الدنيا والآخرة.

وما الفتوحات الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، وما الإبداع الفكري والرقي الحضاري التي وصلت إليه أمتنا في تاريخها إلا بسبب هذه العقيدة ورسوخها في النفس كما أرادها ربنا.

وها هو ذا سيدنا علي بن أبي طالب يضرب أروع الأمثلة في إقدامه وشجاعته في ساحة المعارك، بدافع واحد هو دافع القضاء والقدر، يقول رضي الله عنه وأرضاه:

أيّ يومَيَّ من الموت أفرّ ... يوم لا يقدر أم يومَ قُدِر

يوم لا يقدر لا أرهبه ... ومن المقدور لا ينجو الحذر

يريد أن يقول: إن المعركة إذا أنشبت أظفارها، فإن لي فيها أحد يومين، إما ألا يقدر لي الموت فيه، فأنا لا أرهب ذلك اليوم، فأقدم على ساحة الوغى، وقد خلعت الخوف من قلبي، فالموت لن يدركني، وإما أن يقدر لي الموت فيه، فلأُقْدِم على المعركة دون خوف فإني ميت لا محالة، ومهما أخذت حذري وحيطتي فلن أنجو منه، ولو قعدت في بيتي فمن المقدور الذي كتبه الله لن ينجو حَذِر محتاط.

وصدق الله إذ يقول: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ أي وأنتم قد جبنتم عن القتال وقعدتم عنه في بيوتكم ﴿لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ أي لخرج الذين كتب عليهم القتل من بيوتهم ليلاقوا حتفهم في المكان الذي يموتون فيه.

هذه هي عقيدة القضاء والقدر ببساطتها ووضوحها، وبعظيم أثرها وخطرها، الله خالق كل شيء، والإنسان كامل الحرية والإرادة، وهو محاسب على حريته هذه وإرادته.

وهذا ما نلقى به وجه ربنا.

وسؤال أخير يتبادر إلى الأذهان..

ما هي السابقة التي بادر بها محمد ﷺ قبل أن يُخْلَق فكان أحب الخلق إلى الله، هل صام كثيراً؟ هل قام طويلاً؟ لا، فإنه مكتوب في الأزل عند الله أنه أحب الخلق إلى الله وأقربهم إليه ولم تكن له سابقة طاعة أو عبادة، وما هو الفعل الذي أقدم عليه أبو جهل فاستحق الغضب والطرد عن رحمته؟

والجواب بسيط في آية واحدة تريحك من كل هذا العناء، يقول ربنا عز وجل: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

محتوى الكتاب

* * *



